

الأصل والفرع في القضايا الصوتية

في كتاب المقتصد لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)

أ.م.د. جبار اهللil الزيدy نهاد حسين كمبر

جامعة واسط - كلية التربية

قسم اللغة العربية

ملخص البحث :

تتماز نظرية الأصل والفرع عن غيرها من النظريات اللغوية في أنها لم تترك مستوى من مستويات اللغة إلا وامتزجت معه ؛ فأظهرت بذلك تباين مراتب أجزائه المختلفة ، واختلاف سماتها . وقد كان في ما شخصته كتب علماء اللغة العربية ولاسيما كتاب المقتصد دليل واضح على أن تلك النظرية تغلغت في أدق التفصيلات اللغوية ، فشملت بذلك ما كان ظاهرًا للعيان ، وما احتاج لخفائه أعمال فكر صنّاع البيان على الرغم من اختلافهم في بعض الجزئيات ، واحتجاجهم بشتى الاحتجاجات . فالأمر برمته لا يُظهر في النهاية غير جمال ضلال تلك النظرية ، ويجسد ما بذله النحويون من جهود مضنية في سبيل رسم ملامحها ، وتنظيم أسسها ، وبيان ضوابطها .

Summary

Origan and Branch at the sound issues in the Al- muqtasud Book for AL-Jurjani at his book AL-edhih.

The organ and branch of linguistic it is mixed with all level of language .

Al muqtasud Book - al jurjani abdlaziz for example study this aide deeply for all readers . that's mean no body can look for the under sting the ats meaning . it is need somebody who other meaning .

توطئة :

إنّ المستوى الصوتي الذي شغل علماء اللغة العربية قديماً وحديثاً ؛ فأوضحوا جزئياته وشرائطه لم يكن بعيداً عن فكرة التعاطي مع هذه النظرية ، والتأثر بها في معظم موضوعاته التي شملت : النقاء الأحرف الساكنة ، وكيفية الابتداء بالكلم ، والوقف على أواخره ، والهمز ، والإمالة ، والإدغام . هذه الموضوعات التي قسمها أبو علي الفارسي، فجعلها بين نوعين من التغيير (١):

الأول : ما يكون في أواخر الكلم ، وهو في بعض ضروبه التي تمثل بعض موضوعات المستوى الصوتي يحدث من غير أن تختلف العوامل ، أي أنه ليس بإعراب كالتقاء الأحرف الساكنة ، والوقف على أواخر الكلم .

والآخر : ما يلحق أنفس الكلمة وذواتها ، وموضوعاته كثيرة تتمثل الصوتية منها في : تخفيف الهمز ، والإمالة ، والإدغام .

وقد ضمّن أبو علي الفارسي هذا التقسيم في إطاره العام موضوعات صوتية وصرفية ونحوية عدة ، أما ما جاء في البحث فيقتصر على الموضوعات الصوتية لا غيرها .

وقد يلحظ المطلع على كتاب المقتصد موافقة الجرجاني الفارسي في تقسيمه العام، وإن لم يذكر ذلك صراحة إلا أنه ومن خلال كتابه أوكل العنان لفكره موضوعاً أن كل ظاهرة صوتية تنماز باستقلالها عن غيرها ، ولكنها تتلون بألوان طيف تلك النظرية في جزئياتها ، فيتقدم في المرتبة ما كان أصلاً ، ويتأخر فيها ما كان فرعاً ، يحكمه في ذلك ما أنتجته مرحلة الاستقراء من سمات الكثرة ، والشّيع ، واختلاف اللهجات ؛ لاختلاف البيئة ، وميل المتكلم العربي للتخفيف في النطق مع مراعاته في ذلك سمات أصوات اللغة العربية المتماثلة ، أو المتقاربة في المخرج والصفة .

أولاً- النقاء الأحرف الساكنة :

ربما يختلف مفهوم الحرف الساكن بين علماء اللغة قديماً وحديثاً بحسب رأي أحد الباحثين (٢) ، إلا أن ذلك لا يعني اختلافاً في الكيفية المعتمدة للتخلص من النقاء الحرفين الساكنين ، فالأمر برمته يتوقف على المتكلم العربي وطبيعة بيئته التي تفرض عليه في بعض الأحيان السعي إلى التخلص من ثقل النطق بهما مجتمعين (٣) ، غير أن ذلك ليس بالأمر العفوي، بل إن له قواعده التي تنظم جميع أمثلته ، فقد يكون النقاء الحرفين الساكنين في كلمة واحدة ، أو من كلمتين في درج الكلام مع ملاحظة طبيعة تلك الأحرف من حيث التماثل والاختلاف ، وتأثير ذلك في تحديد الطريقة التي يلجأ إليها المتكلم للتخلص من ثقل نطق حرفين ساكنين متتابعين .

ويرى الباحثان أنَّ اجتماع الأحرف الساكنة في اللغة العربية يخضع لأصل عرفت به اللغة ، و فرع أوجدته سمة النّقل النّاجمة عن اجتماعهما ، ويمكن إيضاح كلا الأمرين بالآتي :

أولاً - الأصل في وضع اللغة العربية :

إنَّ أغلب النّحويّين يؤكّدون عدم إمكانية النّطق بحرفين ساكنين مجتمعين ، ويوضحون طرائق التّخلص من اجتماعهما ، وهم بذلك يشيرون إلى أنَّ أصل وضع اللغة قائم على رفض اجتماعهما ، من ذلك ما ذكره سيوييه عن سبب حذف همزة الوصل بعد الحرف الساكن ، وتحريك الساكن الأول بالكسر في قولهم : اضربْ اضربْ ، مشيراً إلى أنّه لم يكن في أصل كلامهم أنَّ يلقي حرفان ساكنان(٤) . وتابعه المبرد في تأكيد ذلك في أثناء حديثه عن اشتقاق اسم الفاعل من الفعل (قال) بقوله : ((وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ قَالَ : وَبَاعَ ، فَأُدْخِلَتْ أَلِفٌ فَاعِلٌ قَبْلَ هَذِهِ الْمُتَقْلِبَةِ ؛ فَلَمَّا تَقَشَّتْ أَلِفَانِ وَالْأَلِفَانِ لَا تَكُونَانِ إِلَّا سَاكِنَتَيْنِ لَزِمَكَ الْحَذْفُ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ أَوْ التَّحْرِيكِ))(٥)، أي أنَّ اجتماعهما مرفوض ؛ لأنَّ المتكلم ملزم بإيجاد وسيلة للتخلص من ثقل اجتماعهما .

وفي حديث الفارسي عن اختلاف طرائق التّخلص من اجتماعهما معاً تلميح إلى أنَّ ذلك الاجتماع مرفوض في أصل وضع اللغة الأول ؛ لاستتقال النّطق بهما ، أي أنّه شخّص وجود ظاهرة فرعية خارجة عن أصل ما عُرف في اللغة العربية من غير أنَّ يصرّح بوسمها بالفرعية(٦) . تابعه الجرجاني في بيان تفصيلات تلك الظاهرة الصوتية(٧) ، مصرّحاً بعدم إمكانية اجتماع حرفين ساكنين بقوله : ((وَالسَّاكُنُ لَا يَكُونُ قَبْلَهُ سَاكِنٌ إِلَّا وَالثَّانِي مَدْعَمٌ وَالْأَوَّلُ حَرْفٌ لِيْنِ نَحْوُ ذَابَّةٍ))(٨) . ففي نفيه لاجتماعهما إشارة إلى أنَّ أصل الكلام أن لا يكون فيه ساكنان مجتمعان إلا ما استساغ وجوده الجرجاني ، فإذا اجتمعا كان في ذلك الأمر خروج عن الأصل يلزم المتكلم إتباع طريقة اكتسبت فرعيتها من فرعية الظاهرة الصوتية الخارجة عن أصل الكلام في اللغة العربية .

ثانياً- الفرع في قضية النقاء الأحرف العربية :

إذا كان اجتماع الحرفين الساكنين يعد خروجاً عن أصل وضع اللغة ؛ لأنَّ فيه من الثّقل ما يصعب النّطق على المتكلم ، على الرّغم من أنَّ اللغة العربية تغفر اجتماعهما في بعض الحالات(٩) ، فإنَّ ذلك لا ينفي عموم القاعدة القائمة على عدم اجتماعهما معاً ، ولكن: إنَّ اجتماعهما فهل سيلجأ المتكلم العربي الباحث عن الخفة في النّطق إلى طرائق معينة ؛ لتفادي ثقل النّطق بهما ؟ . إنَّ الإجابة عن هذا التساؤل تكمن فيما ذكره أحد الباحثين - في حديثه عن النقاء حرفين ساكنين في كلمتين في الدّرج مبيّناً أنَّ اللغة وإن كانت تقرّر بناء بعض الألفاظ على السّكون إلا أنّها تستقل اجتماع ساكنين بصورة عامة ، مؤكداً فرعيتها نظام التّخلص من النقاء الساكنين بقوله : ((فَالْنِّظَامُ اللَّغَوِيُّ يَقَرُّ السَّكُونُ

عَلَامَةٌ عَلَى وَطَائِفٍ مُعَيَّنَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ وَلَكِنَّ الْحَالَةَ تَتَطَلَّبُ شَيْئًا غَيْرَ الَّذِي قَدَرَهُ النَّظَامُ، وَهُوَ التَّخْلُصُ مِنْ هَذَا السَّكُونِ، لِذَلِكَ قَرَّرْتُ اللَّغَةَ نِظَامًا فَرَعِيًّا، وَهُوَ نِظَامُ التَّخْلُصِ مِنَ السَّاكِنِينَ ((١٠)) ، فَإِنَّ تَقَرُّرَ فَرَعِيَّةِ تِلْكَ الظَّاهِرَةِ الصَّوْتِيَّةِ ، فَمَا هِيَ تَفْصِيْلَاتُهَا ، وَهَلْ تَخْتَلِفُ طَرَائِقُ التَّخْلُصِ بِاخْتِلَافِ طَبِيعَةِ الْحَرْفَيْنِ السَّاكِنَيْنِ وَمَكَانِ وَجُودِهِمَا ، وَهَلْ إِنَّ الْإِسْكَانَ فِيهِمَا أَوَّلُ أَمْ فَرَعٌ أَوْجَدْتَهُ أَحَدَى الظَّوَاهِرِ اللَّغَوِيَّةِ ، أَوْ أَلْزَمَهُ الْمَتَكَلِّمُ الْحَرْفَ لِمَعْرُوفٍ مَا ؟

لَقَدْ أَوْضَحَ الشَّيْخَانِ فِي بَيَانِهِمَا كَيْفِيَّةَ التَّخْلُصِ مِنَ النِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ أَنَّ اجْتِمَاعَ الْأَحْرَفِ السَّاكِنَةِ يَأْتِي عَلَى صَوْرَتَيْنِ ، هُمَا :

١- أَنْ يَكُونَ كِلَا الْحَرْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ أَوْ نَتِيجَةِ النَّظْمِ :

قَدْ يَكْتَسِبُ الْحَرْفُ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ سِمَةَ السَّكُونِ فِي وَضْعِهِ الْأَوَّلِ ، أَوْ نَتِيجَةِ لَخْضُوعِهِ لِبَعْضِ الْقَضَايَا اللَّغَوِيَّةِ كَالْوَقْفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، مِمَّا يَعْنِي أَنَّ الْمَتَكَلِّمَ لَمْ يَعْمَدْ لِإِسْكَانِهِ ؛ لِمَعْرُوفِ الْمَشَابَهَةِ ، وَإِنَّمَا اسْكَنَهُ ؛ لِحَاجَتِهِ لِلْإِسْكَانِ فِي حَالِ الْوَقْفِ ، أَوْ الْجَزْمِ .

وَقَدْ انْطَلَقَ الشَّيْخَانِ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ التَّخْلُصِ مِنَ النِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مِنْ هَذِهِ النِّقْطَةِ ؛ لِأَنَّهَا تُمَثِّلُ الْأَصْلَ فِي تَسْوِيعِ وَجُودِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الصَّوْتِيَّةِ ، إِذْ بَيَّنَّا أَنَّ اجْتِمَاعَ السَّاكِنَيْنِ قَدْ يَكُونُ فِي كَلِمَةٍ ، أَوْ كَلِمَتَيْنِ مُشِيرَيْنِ إِلَى وَجُودِ طَرِيقَتَيْنِ لِلتَّخْلُصِ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا يُمْكِنُ إِجْمَالُهُمَا بِالآتِي :

أ- التَّخْلُصُ مِنَ النِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ بِتَحْرِيكِ أَحَدِهِمَا :

أَوْضَحَ الشَّيْخَانِ أَنَّ طَرِيقَةَ التَّخْلُصِ مِنْ ثَقَلِ اجْتِمَاعِ حَرْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَقُومُ عَلَى تَحْرِيكِ أَحَدِهِمَا مَعَ الْأَخْذِ بِالْحِسَابِ أَنَّهُمَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ كَلِمَتَيْنِ ، كَمَا هُوَ مَوْضُوحٌ بِالآتِي :

١- إِذَا كَانَ الْحَرْفَانِ السَّاكِنَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ :

لَمْ يَخْتَلِفِ الشَّيْخَانِ مَعَ مَنْ سَبَقَهُمْ مِنَ النُّحَوِيِّينَ فِي أَنَّ اجْتِمَاعَ الْحَرْفَيْنِ السَّاكِنَيْنِ قَدْ يَكُونُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، مُشِيرِينَ إِلَى أَنَّ تَمَاثُلَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ يُوَثِّرُ فِي الطَّرِيقَةِ الَّتِي يَنْتَهِجُهَا الْمَتَكَلِّمُ لِلتَّخْلُصِ مِنْ ثَقَلِ اجْتِمَاعِهِمَا ، فَقَدْ ذَكَرَ سَبِيحُوه أَنَّهُ إِذَا تَقَى حَرْفَانِ سَاكِنَانِ ، وَكَانَا مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنَّ الْغَالِبَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ كَ (بَنِي تَمِيمٍ) وَغَيْرِهِمُ الْمِيلَ إِلَى الْإِدْغَامِ ؛ لِلتَّخْلُصِ مِنْ ثَقَلِ النُّطْقِ بِهِمَا مُجْتَمِعَيْنِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي حَالِ الْجَزْمِ كَقَوْلِهِمْ : لَمْ يَزِدْ (١١) ، وَتَابِعَهُ فِي هَذَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ الَّذِي جَعَلَ الْأَمْرَ فِي حَالِي الْجَزْمِ وَالْوَقْفِ كَقَوْلِهِمْ : لَمْ يَزِدْ ، وَرَدَّ ، مَعْلَا سَبَبِ إِدْغَامِهِمْ بِأَنَّهُمْ شَبَّهُوا بِالْمَعْرَبِ الَّذِي تَتَعَاقَبُ عَلَى آخِرِهِ الْحَرَكَةُ (١٢) . وَقَدْ وَافَقَهُمَا الْجَرَجَانِي فِي ذَلِكَ مُضِيفًا أَنَّ الدَّالَّ الْأَخِيرَةَ لَمَّا كَانَتْ تَتَحَرَّكُ لِلتَّخْلُصِ مِنَ النِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ : ارْزُدُ الْقَوْمَ ، وَارْزُدُ ابْنَكَ ، كَانَتْ حَرَكَتُهَا حَرَكَةً عَارِضَةً ، إِلَّا أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَةِ اللَّازِمَةِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمَرْفُوعِ ، أَوْ الْمَنْصُوبِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : هُوَ يَزِدُّ ، وَلَنْ يَزِدَّ ؛ لِذَا أُسْكِنَتْ الدَّالَّ

الأولى، ونُقلت حركتها إلى الزاء ، فحذفت همزة الوصل ؛ لانتقاء سبب اجتلابها ، وحُرك أحد الحرفين الساكنين ، فقليل : رُدَّ (١٣) .

وقد أوضح أغلب النحويين أوجه الحركة التي يفرّ إليها المتكلم للتخلص من التقاء الساكنين ، والتي لم تكن بعيدة عن نظرية الأصل والفرع في اللغة العربية ، فجاءت على ضربين : منح أحدهما حق الأسبقية على صاحبه ووسم بالأصل ، فكانت الفرعية بذلك للضرب الآخر ، ويمكن بيان هذين الضربين بالآتي :

أ- الأصل في تحريك الحرفين الساكنين إذا التقيا :

أشار سيبويه إلى أن التحريك بالكسر أصل في التخلص من التقاء الساكنين بقوله: ((فجملة هذا الباب في التحريك أن يكون الساكن الأول مكسوراً)) (١٤) ، وتابعه المبرد في ذلك مشيراً إلى سبب اختيار الكسر دون غيره ، عاداً إياه أمراً لازماً لتلك الظاهرة الصوتية (١٥) . وقد وافقهما الصيمري فيما ذهبوا إليه جاعلاً الكسر أصلاً في التخلص من التقاء الساكنين (١٦) ، وكذلك الجرجاني بقوله : ((اعلم أن هؤلاء بُني على الكسر على أصل التقاء الساكنين)) (١٧) ، مشيراً إلى أن سبب اختصاص الكسر بالتخلص من التقاء الساكنين من دون الحركات الأخرى بحسب رأي شيخه أبي الحسين الفارسي ومن سبقه من النحويين يكمن في أن الكسر أقرب الحركات إلى البناء ، وأبعدها عن الإعراب ؛ لأن اللغة تشتمل على قبيلين لا جرّ فيهما ، هما : الفعل المضارع ، وما لا ينصرف . في حين لا يوجد معرب يمنع من الرفع والنصب ، فلما كان الكسر أقل تصرفاً في الإعراب كان أبعداً عنه ، وأقربها من البناء ، مما دفعهم عند احتياجهم لإزالة التقاء الساكنين لاختيار ما هو أذهب في البناء دون غيره أي اختيار الكسر ، لذا قالوا : رُدَّ وفرّ وعَصَّ (١٨) .

ب- الفرع في تحريك الحرفين الساكنين إذا التقيا :

تضمنت أغلب كتب النحويين نوعين من الحركات الفرعية المعتمدة في تحريك أحد الحرفين الساكنين إذا التقيا ، هما :

١- الفتح : ذكر سيبويه أن منهم من يختار الفرار من اجتماع الساكنين إلى التحريك بالفتح على كل حال مشيراً إلى بعض الاستثناءات ، وأن الخليل علل اختيارهم الفتح لا الكسر بأنهم شبهوه بأيّن وكيفت وسوف (١٩) ، وافقه في هذا الفارسي والجرجاني . إلا أن الجرجاني ذهب إلى أن سبب قولهم: رُدَّ وفرّ وعَصَّ يكمن في أن الفتح أخفّ الحركات ، ففروا إليها ليخفّ بعذوبتها النّقل النّاجم عن التّضعيف مشيراً إلى أن موضع التشبيه الذي ذكره الخليل يكمن في أنهم اختاروا الفتح ؛ لاستئصالهم اجتماع الكسرة مع الياء (٢٠) .

٢- الإتياع : ذهب سيبويه إلى أنّ منهم من حرّك احد الساكنين بحركة الحرف الأول من الكلمة : فإنّ كان مفتوحاً فتحوه ، وإنّ كان مكسوراً كسروه ، وإنّ كان مضموماً ضمّوه ، من ذلك قولهم : رُدُّ وفِرِّ وعَصَّ (٢١) ، وتابعه كلّ من أبي علي الفارسيّ والجرجانيّ في بيان ذلك ، إلا أنّ الجرجاني ذهب إلى أنّ الإتياع جائزٌ غير واجب ، وإنّ الكسر في قولهم : فِرِّ يكون من وجهين أحدهما أصل النقاء الساكنين ، والثاني الإتياع ، وإنّ الفتح في قولهم : عَصَّ يكون من وجهين أحدهما الفتح طلباً للتخفيف ، والثاني الإتياع (٢٢) .

٢- إذا كان الحرفان الساكنان في كلمتين :

لا يقتصر اجتماع الحرفين الساكنين على كلمة واحدة كما ذكر سابقاً ، بل يرد في كلمتين متجاورتين ، فلا يخلو الحرفان إذا التقيا من أنّ يكونا صحيحين ، أو أن يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً ، وكالاتي :

- أ- الحرفان كلاهما صحيحان : ذهب أبو علي الفارسيّ إلى تحريك الساكن الأول منهما بالكسر من ذلك قولهم : اذْهَبْ اذْهَبْ ، وَرَمَتْ الْمَرْأَةُ ، فقد حرّك الحرف الأخير من الكلمة الأولى بالكسر وهي حركة عارضة للتخلص من التقاء الساكنين ، وقد تابعه الجرجانيّ في ذلك مبيناً أنّه حرّك على أصل النقاء الساكنين وهو الكسر من بين الحركات كلّها (٢٣).
- ب- الحرفان أولهما حرف لين وكانت حركة ما قبله مخالفة لجنسه : ذهب الشّرخان إلى عدم حذف حرف اللين إذا التقى مع ساكن آخر ، وقصداً بذلك الياء والواو ؛ لأنّ الحركة التي تسبق الألف لا تكون غير الفتحة ، من ذلك قوله تعالى : ((وَلَا تَتَسَوَّا الْفَضْلَ بَيْنَكُم)) (٢٤) ، فقد حرّكت واو الضمير بالضمّ ؛ لأنّها اختصت به لتمييز من الواو في (أو) ، و (لو) اللتين يكون فيهما الكسر ، من ذلك قولهم : لو انْطَلَقْتُ انْطَلَقْتُ ، وقوله تعالى : ((أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا)) (٢٥) ، وواو الجمع في قولهم : هؤلاء مُصْطَفَوُا الله : تُحْمَلُ على واو الضمير للمشابهة بينهما في حذف لام الفعل قبلهما ، ودلالة كلّ منهما على الجمع ، فيكون الضمّ فيها فرعاً ، وقد تتداخلان : واو الضمير وواو (لَوْ) ؛ لتشبيه أحدهما بالآخرى ، فترد واو الضمير بالكسر كما ترد واو (لَوْ) بالضمّ ، وهو قليل مقارنة بالشائع ، من ذلك قولهم : اِرْضُوا الرِّجْلَ (٢٦) ، وقراءة من قرأ الواو بالضمّ في قوله تعالى : ((وَلَوْ اسْتَطَعْنَا)) (٢٧).

ب- التّخلص من التقاء الساكنين بحذف أحدهما :

يمكن للباحثة توضيح هذا بالآتي :

١- إذا كان الحرفان في كلمة واحدة : ذهب أبو علي الفارسيّ إلى أنّه إذا التقى حرفان ساكنان في كلمة واحدة أولهما حرف علة وثانيهما حرف صحيح في حالتي الجزم والوقف ، حذف حرف العلة مطلقا ، من ذلك قولهم : لَمْ يَخْفُ ، وَلَمْ يَبْغُ ، وَلَمْ يَقُلْ في الجزم . وقولهم : قُلْ ، وَبَغْ ، وَخَفْ في الوقف في الأمر ، وقد تابعه الجرجاني في ذلك مشيرا إلى أنّ الحرف الأول كان أولى بالحذف من الحرف الثاني ؛ لأنّه حرف علة وما بعده حرف صحيح ، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح لضعفه (٢٨) .

٢- إذا كان الحرفان في كلمتين : ذهب الشّيبان إلى أنّ الحرفين المختلفين إذا التقيا في كلمتين ، وكان الأول منهما حرف لين مسبوqa بحركة من جنسه حذف ولم يكسر ، ويقصد بذلك الياء والواو ؛ لأنّ الألف لو تحرك ما قبلها لقلبت همزة ، من ذلك قولهم : هُوَ يَخْشَى الْقَوْمَ ، وَيَرْمِي الْغَرَضَ ، وَيَغْزُو الْجَيْشَ . وأضاف الجرجاني أنّ حركة الزّفع مستطاعة مع الياء والواو غير أنّها مستقلة ؛ لأنّ المتكلم لو حركهما لجمع بين ضمتين وواو في قوله : يَغْزُو ، وبين ياء وكسرة وضمة في قوله : يَرْمِي ، أما في حال النّصب فلا يحذفان ؛ لأنّ الحركة تثبت لهما قبل أن يلقاهما ساكن ، من ذلك قولهم : لَنْ يَغْزُو الْجَيْشُ ، وَلَنْ يَرْمِيَ الْغَرَضَ (٢٩) .

٢- أن يكون أحد الحرفين ساكنا وقد سكن الآخر للتشبيه :

ذكر الشّيبان أنّ الحرفين الصّحيحين إذا كانا مختلفين والتّقيّا كما في قولهم في الأمر : انْطَلَقْ ، فإنّ أصله : انْطَلَقْ ، مشيرين إلى أنّ سبب ذلك يكمن في أنّهم شبهوا : طَلِقَ من (انْطَلَقَ) بـ (كَتِفَ) ، فأسكنوا اللام في (طَلِقَ) كما أسكنوا التاء في (كَتِفَ) ، فالتقى بذلك حرفان ساكنان : (اللام والقاف) مما أوجب تحريك القاف بالفتح للإتباع كما في قولهم : رُدُّ ، وَعَصَّ ، وَفَرَّ ، أو لخفة الفتحة بحسب قول الجرجاني (٣٠) ، ومن ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى : ((وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَنْتَقِهُ)) (٣١) ، بإسكان القاف وكسر الهاء ، وأصله : وَيَنْتَقِهُ بكسر القاف ، ثم شبه بـ (كَتِفَ) فأسكن القاف وحرك الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين ، ومنه أيضا قول الشّاعر (٣٢) :

٤- عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

فأصل قوله : لَمْ يَلِدْهُ (لَمْ يَلِدْهُ) بسكون الدال وكسر اللام ، وسبب ذلك أنّه شبه بـ (كَتِفَ) ، فأسكن اللام ، والتقى بذلك ساكنان اللام والدال ، فحرك الساكن الثاني بحركة الإتياع لحركة ما قبل اللام الساكن (٣٣) .

ثانياً - كيفية الابتداء بالكلم الذي يلفظ به :

قد يتبادر إلى الذهن تساؤل عن كيفية تعامل المتكلم مع كل لفظ يبدأ بساكن : أيتركه ، أم توجد وسيلة للنطق به ؟ . والإجابة عن ذلك تكمن فيما ذهب إليه أبو علي الفارسي في ذلك ، موضحاً سبب وجود همزة الوصل في اللغة العربية المتضمن تمكين المتكلم من الابتداء بالحرف الساكن (٣٤) . وقد أكد الجرجاني كلامه مشيراً إلى أنها اجتلبت للنطق بالحرف الساكن ابتداءً (٣٥) .
أما أصل حركة تلك الهمزة ، فالنحويون كانوا فيه على ثلاثة مذاهب :

الأول : هو مذهب البصريين ، وقالوا فيه: إنَّ الأصل فيها أن تكون متحركة بالكسر ، أما ما ورد بالضّم من قولهم : أَقْتُلْ ، وَأَهْرُبْ ، وغيره ؛ فبسبب المشقة الناجمة من ثقل الانتقال من كسر إلى ضَم ، فضلاً عن أنه ليس في كلام العرب شيء على وزن (فُعْل) بكسر الفاء وضَم العين . وقد ذهب إلى ذلك سيبويه بقوله: ((وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَلْفَ الْمُؤَوَّلَةَ فِيمَا ذَكَرْنَا فِي الْإِبْتِدَاءِ مَكْسُورَةٌ أَبَدًا)) (٣٦) ، مؤكداً أصليّة الكسر فيها في أثناء حديثه عن حركة همزة الوصل فيما لو كان الحرف الثالث للفظ محرّكاً بالضّم ، وكيفية التفريق بين ما كانت الضمة ثابتة ، أو عارضة من الأسماء والأفعال بقوله : ((وَالْأَصْلُ الْكَسْرُ ؛ لِأَنَّهَا مَكْسُورَةٌ أَبَدًا فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ إِلَّا فِي الْفِعْلِ الْمَضْمُونِ الثَّلَاثِ)) (٣٧) . وتابعه المبرد الذي أشار إلى أنها لا تستأنف إلا بالكسر مستثنياً من ذلك بعض المواضع (٣٨) . وقد أوضح أبو علي الفارسي ذلك في حديثه عن مواضع دخولها مشيراً إلى أن حركتها الكسر مطلقاً إلا أن يكون الحرف الثالث في الكلمة مضموماً ضمة لازمة ، أو يكون فعلاً مبنياً للمفعول (٣٩) ، في حين أكد الجرجاني قول من سبقه مصرّحاً بأصليّة الكسر فيها ، والفتح في غيرها ، بقوله : ((أَنَّ أَصْلَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْكَسْرُ ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ الْفَتْحُ)) (٤٠) ، معللاً سبب ورودها بالضّم بقضية الإتيان ، وكرهاتهم الانتقال من الكسر إلى الضّم ، فهم لشدة استكثارهم رفضوا صيغة (افْعُل) في كلامهم (٤١) ، مما يعني فرعية الضّم ، وأصليّة الكسر فيها .

والثاني : مذهب الكوفيّين ، وقد ذهبوا فيه إلى أن الأصل في الهمزة أن لا تُحرّك إلا بحركة عين الفعل ، فإن كان مضموماً ضمّت ، وإن كان مكسوراً كُسرت إتياناً لحركته (٤٢) . وقد وسم الجرجاني أصحاب ذلك المذهب بعدم الخبرة مشيراً إلى عدم صحته ؛ لأنه لو كان صحيحاً لوجب أن يقال في (ذَهَبَ يَذْهَبُ) : أَذْهَبَ ، بفتح الهمزة إتياناً لحركة عين الفعل ، فلما لم يرد ذلك عنهم ، وكان الانتقال من الكسر إلى الفتح سهلاً ، قيل : أَذْهَبَ بالكسر ، وجُعِلَ أصلاً فيها . كما فسّر ما ورد فيها بالضّم نحو قولهم : أَقْتُلْ بالاستئصال في الانتقال من الكسر إلى الضّم (٤٣) .

أما الثالث فقد ذهب فيه بعضهم إلى أنها زيدت ساكنة ، فالتقى بذلك ساكنان ، وحُرِّك الأول منهما أيّ الهمزة بالكسر ، وكان ممن ذهب إلى ذلك الصِّمريّ موضحاً أنها لا تستحق حركة في الأصل أيّ أنها ساكنة ، وإنما حُرِّكت وجوباً بالكسر بسبب التقاء الساكنين (٤٤) ، إلا أنّ الجرجانيّ رفض هذا المذهب ، ورأى فيه تعسفاً معللاً سبب رأيه بأنّ المقصود من اجتلاب تلك الهمزة التّوصل إلى النّطق بالسّاكن ، فكيف يعتمد المتكلم إلى حرف ساكن مع علمه بعدم إمكانية الابتداء به ؛ لأنّه لو جاز له ذلك لذهب الاعتقاد أنّ اللفظ يوضع على سكون الأول فيه ، ثمّ يُحرِّك أوّله ؛ لاستحالة الابتداء بالسّاكن ، مما يجعل تحريك أوّل اللفظ مختصاً ببعض الصّرورات ، أيّ أنّه يبقى على سكونه ما لم يكن في الابتداء ، مضيفاً إلى ذلك أنّها إذا اجتلبت ساكنة على قولهم ، ثم حُرِّكت لالتقاء الساكنين لكان الغرض من اجتلابها منتقياً ، وحكمها عندئذ حكم ما بصاغ عليه اللفظ ، وإنّ تقدير السّكون فيها يعني العودة إلى نقطة البداية المتمثلة في عدم إمكانية الابتداء بالسّاكن ، فلو كان ذلك لكان لزاماً إثباتها وتحقيقها في درج الكلام من دون حذف ، فيقال : يا زَيْدُ اضْرِبْ ، وهذا أمر بيّن الفساد ، ولا يمكن قبوله (٤٥) .

ثالثاً - الوقف على أواخر الكلم :

تتضمن اللّغة العربيّة كثيراً من القضايا المتناقضة كالإعراب والبناء ، والوصل والقطع ، والابتداء والوقف ، والإثبات والنفي ، والإظهار والإدغام ، وغير ذلك . وحمل التّناقض تلك تستمر بين هذه القضايا ، لتشمل العلامات والأحكام المنظمة لها ، غير أنّها لا تنفي تقدم مرتبة بعضها على بعضها الآخر . وفي الوقت نفسه لا تخفّ سمة التّداخل بين بعض تلك الأطراف المتناقضة ، وكيف أنّ هذا التّداخل يسهم في إيجاد أحكام فرعيّة في كلا الطّرفين المتناقضين ، فالتّناقض بين الإعراب والبناء - مثلاً - منح الإعراب الحركة المتغيرة للذّلالة على تغيير المعاني ، ومنح البناء السّكون ، في حين أوجدت المشابهة بينهما أحكاماً فرعيّة في كلّ منهما ، غير أنّ التّناقض بين الابتداء والوقف منح كلّاً منهما حكماً خاصاً لا وجه لاشتراكهما فيه . وبما أنّهما متناقضان أيّ : الابتداء والوقف ، فإنّ منح كلّ واحد منهما علامة تناقض علامة الآخر أمر طبيعيّ ، فإنّ كان أصل الابتداء لا يكون إلا بالحركة ، فأصل الوقف لا يكون إلا بالسّكون ، ولا يمكن أن يكون العكس ، على الرّغم من أنّهما يشكلان أوّل كلّ لفظ وآخره ، ويمكن للباحث إجمال الأصل والفرع في الوقف بالآتي :

أولاً- الأصل في الوقف على أواخر الكلم :

يرى الباحثان أنّ سبب أصليّة هذا النوع من الوقف تكمن في أنّه لا يقوم على الإبدال ، أو الزيادة والإلحاق ، أو الحذف ، بل يكون قائماً على عدة أوجه تنقسم بين الأصليّة والفرعيّة أيضاً ، ويمكن إيضاحها بالآتي :

١- الأصل في الوقف المتجرد من الإبدال والزيادة والحذف :

ويقصد بهذا الأصل الإسكان المحض الذي ذهب سيبويه إلى أنّ علامته مشابهة لعلامة وقفهم عند المجزوم والسّاكن ، وسبب ذلك أنهم لا يقفون إلا على حرف ساكن ، فلما سكّن آخر الكلم في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكّن على كلّ حال (٤٦)، في حين أكد الصّيمريّ أنّه الأصل في الوقف بقوله : ((إغْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الْوَقْفِ السَّكُونُ ؛ لِأَنَّ لَمَّا كَانَ لَا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ ، وَلَا يُوقَفُ عَلَى مُتَحَرِّكِ وَجَبَ أَلَّا يُوقَفَ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ كَمَا لَا يُبْتَدَأُ إِلَّا بِمُتَحَرِّكِ لِأَنَّهُمَا نَقِيضَانِ)) (٤٧) . وقد تابعه الجرجانيّ من سبقه من النّحويّين موجبا الوقف بالسّكون بقوله : ((إغْلَمْ أَنَّ الْوَقْفَ نَقِيضُ الْإِبْتِدَاءِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِنَقِيضِ الْحَرَكَةِ ، وَهُوَ السَّكُونُ)) (٤٨)، وهو بقوله هذا يؤيد رأي أبي علي الفارسيّ المتضمن تأكّيده على أنّ الوقف لا يكون إلا على أحرف ساكنة ، معللا الأمر بأنّ لفظ الوقف يقتضي السّكون لا غيره ؛ لأنّ اللّسان لا يقف إلا عند حرف ساكن ، وقد بيّن أنّ علامته في الخط (حاء) فوق الحرف ، من ذلك قولهم : هذا فرجٌ، وهذا خالدٌ بإسكان الجيم (٤٩).

٢- الفرع في الوقف المتجرد من الإبدال والزيادة والحذف :

يلمح الباحثان سمة الفرعيّة في هذه الأضرِب ؛ لأنّ الأصل أن يكون الوقف بالإسكان المحض بحسب رأي الجرجانيّ ، إلا أنّ شيئا من الحركة يشوبها ، ولكن بنسب متفاوتة ، وسبب ذلك يكمن في رغبتهم في الفصل بين ما كان ساكنا ، أو متحركا قبل الوقف ، وتشمل الأضرِب الفرعيّة هذه كلا مما يأتي :

الإشمام : ويُقصد به أنّ يضمّ المتكلم شفّتيه بعد الإسكان ، ويهيئهما للفظ بالرفع أو الضّمّ ، وهو ليس بصوت يسمع ، إنّما هو فعل يلحظه البصير دون الأعمى ، وعلامته في الخط نقطة بعد الحرف ، من ذلك قولهم : هذا فرجٌ (٥٠) . وقد كان سيبويه مصيبا في وصفه بأنّه كتّحرك بعض الجسد ، فلا تراه سوى العين مشيرا إلى أنّه مختص بالرفع دون غيره ؛ لأنّ ضمّ الشفتين لا يكون إلا فيه ، فعلامة الرفع الضمة وهي من الواو، موضحا أنّ الغاية منه تأكيد الوقف والفصل بين ما هو ساكن في كلّ حال ، وبين ما هو متحرك في حال الوصل (٥١) . وقد وافقه الرّجائيّ في أنّه للعين المبصرة ، وخالفه بجعله في الرفع والجرّ معا (٥٢) . وقد أكد أبو علي الفارسيّ والجرجانيّ والانباريّ رأي من سبقهم من النّحويّين ولاسيما سيبويه في معنى الإشمام وكيّنونته (٥٣).

ب- الرّوم : ذهب سيبويه إلى أنّ المتكلم فيه يروم التّحريك ، وهو أكثر توكيدا في الفصل من سابقه (٥٤) . ولم يخالفه الرّجائي في ذلك الوصف معبرا عن ذلك بقوله : ((وَهُوَ أَنْ تَلْفِظَ بِأَخْرِ الْكَلِمَةِ وَأَنْتَ تُشِيرُ إِلَى الْحَرَكَةِ)) (٥٥)، وتابعهما الجرجاني في الحديث عنه ، مشيرا إلى أنّ المتكلم فيه يختلس الحركة اختلاسا ، فلا يمكن الوقوف عليه إلا بالمشافهة ، وعلامته خطّ بين يدي الحرف ، من ذلك قولهم : هذا فَرَجٌ (٥٦).

ج - التّضعيف : هو تشديد الحرف الموقوف عليه (٥٧)، وسبب وجوده في اللّغة بحسب رأي سيبويه هو أنّهم أرادوا أن يأتوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحرّكا ؛ كي لا يلتقي ساكنان، فهم بذلك اشدّ مبالغة ، وأكثر إظهارا ممن أشمّوا ، أو راموا الحركة (٥٨) . ووصفه الرّجائي بأنّه تتقيل للحرف لقولهم في الوقف : هذا جعفرٌ ، وذلك عامِرٌ (٥٩) . وقد ذهب الشّيخان إلى أنّه أكثر ظهورا من غيره ، وأكّدا أنّ القياس فيه أن يكون في الوقف لا في الوصل ، أما من أجرى الوصل مجرى الوقف وشدّد الحرف ، فذلك للضرورة الشّعريّة ، وعلامته في الخطّ شين فوق الحرف الموقوف عليه (٦٠)، من ذلك قول الرّاجز (٦١) :

٦- بِبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكُلْكِ

فالشاعر ثقل اللام في قوله : عَيْهَلٍ ، والكلّك في الوصل . وكان القياس أن لا يلحقه التّضعيف ، ولكنه أجرى الوصل مجرى الوقف للضرورة الشّعريّة.

د- الإبتاع : إنّ هذا الضّرب من الوقف لم يجذب اهتمام الشّيخين كما في الضّروب الأخرى ، لذا كانت إشارتهما إليه بطريقة التلميح لا النّصريح . في حين عدّه الانباري ضربا خامسا مشيرا في حديثه عنه إلى سبب رفضهم قول من قال: رأيتُ بَكَرٌ بنقل حركة الزّاء إلى الكاف بعد إسكانه ، ولعلّه في ذلك يتفق مع الفارسي والجرجاني معللا حملهم القول : (رأيتُ البَكَر) على قولهم : (رأيتُ بَكَرا) في حال الوقف بأنّه حمل للفرع على الأصل (٦٢)، غير أنّه في كتاب آخر وافق الكوفيّين في إمكانية قولهم: (رأيتُ البَكَر) بنقل حركة الزّاء إلى الكاف ، ثمّ إسكانه محتجا بأدلتهم ، ومضيفا إليها أدلة أخرى (٦٣).

ثانيا- الفرع في الوقف على أواخر الكلم :

إنّ كان الأصل في الوقف الإسكان فإنّ ما عداه يعدّ فرعا عليه ، فاللّغة العربيّة تخرج عن ذلك الأصل ؛ لتوجد طرائق وقف فرعيّة كثيرة تتوقف كيفيتها على طبيعة اللفظ الموقوف عليه ، وهي تتضمن :

١- الوقف بالإبدال :

يبدو أنّ الشّيوخ أوضّحاه من خلال ألفاظ عدة ، منها :

أ- الاسم المنصرف الصحيح الآخر في حال النّصب :

يكون الوقف فيه بإبدال التّوين ألفا ، من ذلك قولهم: ركبْتُ فَرَسًا ، ورأيتُ زَيْدًا، وسبب اختصاص الألف بالإبدال في حال النّصب دون الواو والياء في حالي الرّفع والجرّ بحسب رأي الجرجانيّ يكمن في أنّه أخفّ هذه الحروف ، وأعذبها جرسا ، إذ إنّ في إبداله دلالة واضحة على عدم منافاة الوقف للتّوين ، فالتّوين حذف للفصل بين حالي الوقف والوصل ، ولو كان الوقف يقتضي حذف التّوين في المعنى كما يقتضيه البناء لما اختير الألف بديلا عنه ، مشيرا إلى أنّ سبب عدم إبدال الحرفين الآخرين يتلخص في أنّ إبدال الياء يوقع في اللبس ، فلا يعلم المتلقي إنّ كان المتكلم يقصد الوقف ، أو يبتغي الإضافة لنفسه مما يمنع إبداله ، ويشاركه الواو في ذلك المنع ؛ لتلازمهما الدائم ، وما يقوي هذا المنع سمة النّقل الملازمة لهما (٦٤).

ب- الاسم المفرد المنصرف المختوم بتاء التّأنيث:

اتفق الشّيوخان على أنّ الوقف فيه يكون بإبدال التّاء هاء ؛ وذلك للفصل بينه وبين الفعل نحو: صَرَبْتُ ، وبينه وبين الاسم المجموع جمع مؤنث سالما نحو : مُسَلِمَات ، حيث تُسكن فيهما التّاء ولا تُبدل ، في حين تُبدل هاء في قولهم : غُرْفَةٌ ، وَنَبَقَةٌ في حالات الرّفع ، والنّصب ، والجرّ ، فيقال : غُرْفُهُ ، وَنَبَقُهُ بالهاء (٦٥).

ج- ما كان آخره ياءً مشددة من الأسماء :

يمكن القول إنّ لاختلاف اللهجات أثرا في إيجاد طرائق فرعية للوقف على بعض الأسماء ، من ذلك ما ذكره الشّيوخان من أنّ بعض العرب يبدل تلك الياء جيما ، فيقول في سَعْدِيّ : سَعْدِج . وقد فسّر الجرجانيّ هذا الإبدال على أنّه ضرب من تغييرات الوقف ، فهم يعمدون به إلى إزالة التّضعيف في حرف اللّين .

د- الاسم المنصرف المعتل بالألف :

ذكر الشّيوخان خلاف النّحوين في الوقف على هذا الاسم ، والحقيقة أنّ جوهر الخلاف لا يكمن في كيفية الوقف على آخره ، وإنّما في ماهية الألف : هل هي مبدلة في كلّ حال ، أو أنّ أبدالها يقتصر على حال النّصب ؟ ، فقولهم في الوقف على عصا في حالات الإعراب الثلاث : (هذه عصا ، واشتريتُ عصا ، وضربتُ بعضا) ، يُلاحظ فيه أنّ الوقف عليه بالألف في كلّ حال ، وهذا الألف بحسب رأيهما مختلف فيه ، فسيبويه يرى أنّه في حال النّصب مبدل من التّوين كما في الاسم الصحيح ، أي أنّ قولهم: (اشتريتُ عصا) محمول على قولهم : رأيتُ زَيْدًا (٦٦)، مدركا ذلك من إطلاقه الحكم على كلّ اسم منون

من غير فصل بين ما كان مختوما بحرف صحيح ، أو ما كان مختوما بحرف الألف . في حين ذهب المازني إلى أن الألف بدل من التتوين في الحالات الإعرابية الثلاث (٦٧)، وقد وافق أبو علي الفارسي سيبويه في أن الألف بدل من التتوين في حال النصب ، مشيرا إلى أن عدم إمكانية الإشمام والزوم والتضعيف فيه بسبب سكونه (٦٨) . أما الجرجاني فقد ناقش كلا الرأيين من دون أن يرد أحدهما (٦٩).

هـ- الاسم المنصرف المختوم بهمة قبلها حرف ساكن في حال النصب :

يكون الوقف عليه بالألف بدل التتوين سواء أكانت الهمة مسبقة بحرف لين ، أم بحرف غير لين يتسم بالسكون ، أي أن حكم الهمة حكم الأحرف الصحيحة ، من ذلك قولهم: لبست رداءً، واشتريت كساءً، ورأيت خبأً (٧٠).

و- اسم الإشارة المبني :

ذكر الفارسي أن اسم الإشارة للمفردة المؤنثة (هذه) أصله : هذي، وقد أبدلت الياء هاء عند الوقف معبرا عن هذا بقوله: ((فَإِذَا وَقَفُوا أَبْدَلُوا مِنْهَا الْهَاءَ، فَقَالُوا: هَذِهِ)) (٧١) . وتابعه الجرجاني مفسرا الأمر بقوله: ((وَأَمَّا هَذِي فَأَلْصَلُ الْيَاءَ، وَإِذَا قَالُوا: هَذِهِ كَانَ الْهَاءُ بَدَلًا مِنْهُ بِدَلَالَةِ أَنَّ الْيَاءَ وَالْكَسْرَةَ الَّتِي مِنْ جَنْبِهَا قَدْ أَنتَبَ بِهِمَا فِي نَحْوِ: أَنْتِ تَفْعَلِينَ، وَلَمْ يَنْبُتْ لِلْهَاءِ تَأْنِيْتُ فِي مَوْضِعٍ فَجَعَلَهُ بَدَلًا مِنَ الْقِيَاسِ)) (٧٢).

وقد أكد الشَّيْخَان أن الوقف على الأسماء المكنية يكون بالألف (٧٣)، من ذلك قولهم: (أنا) ؛ مما دفع الباحثين إلى رسم الوقف بإبدال الياء هاء ب : (الفرعية) ؛ لأن الوقف بهذه الطريقة يعد خروجاً على ما شاع في هذه الأسماء .

٢- الوقف بالحذف :

من أمثلة هذا النوع من الوقف ما ذكره الشَّيْخَان في الوقف على الاسم المعتل بالياء المنون إذا كان ما قبل آخره حرفاً متحركاً ، ومنه قولهم : (هذا قاضٍ) ، حيث يكون الوقف عليه بحذف التتوين والإسكان ، فيقال : (هَذَا قَاضٍ) . وقد رسم الفارسي هذا الوقف بالكثرة ومطابقة القياس ، وتابعه الجرجاني في أنه الأكثر في هذه الأسماء (٧٤) ؛ مما يلح إلى أن هذا هو الأصل في الوقف على الاسم المعتل بالياء .

رابعاً - الهمز :

تعد ظاهرة الهمز من الظواهر الصوتية التي انمازت بها اللغة العربية التّمودجية ، وهذه الظاهرة وإن تأرجحت بين التّحقيق والتّخفيف إلا أنها عدت وسيلة للتّمييز بين اللّهجات العربيّة على اختلاف بيئات نشوئها بحسب قول أحد الباحثين (٧٥)، فمن كان في بادية الجزيرة حقق الهمزة بإخراجها من مخرجها، وإن كان نطقها مستقلاً، وغير ملائم لبيئته، في حين خففها أغلب من كان في الحضر على الرّغم من أنّ بيئته تسمح له بالتّحقيق (٧٦).

ويمكن القول إنّ ظاهرة الهمز في اللغة العربيّة تخضع لنظرية الأصل والفرع في كيفية الوجود من حيث الأفراد والازدواج ، وفي كيفية النّطق من حيث التّحقيق والتّخفيف . ويمكن بيان تأثير مفهومي الأصل والفرع على هذه الظاهرة في هذين الوجهين بالآتي :

أ- الأصل والفرع في كيفية وجود الهمز :

يرى الباحثان أن في رفض معظم النّحويّين اجتماع همزتين تأكيداً على أنّ الأصل في الهمز أن يكون مفرداً بغض النّظر عن كيفية تعامل المتكلمين مع هذه الهمزة المفردة . وممن ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسيّ والجرجانيّ اللذان أكدا ذلك مشيرين إلى أنّه لم يرد في كلام العرب لفظٌ عينه ولامه همزة ، كما ورد كلّ من الياء والواو والحروف الصّحيحة ، من ذلك قولهم: (قُوّة) ، (وَحْيَة) ، (وطلل) ، (وشرر) . وربّما ورد القليل من هذا في حروف الحلق المجاورة لها كالهاء ، من ذلك قولهم: (قَه) ، فإن كانوا لا يستكثرون في الهاء ، فالأولى بهم أن يرفضوا ذلك فيما هو أبعد منها مخرجاً أي في الهمزة لنقلها ؛ ولأنّ في لفظها مكررة نوعاً من القبح ، وإتباعاً للحلق (٧٧)، فإنّ وجد شيء من ذلك في اللغة عدّ فرعاً ؛ لأنّه خروج على المألوف في نطق اللّسان العربيّ .

ب- الأصل والفرع في كيفية نطق الهمزة :

إنّ لاختلاف اللّهجات أثراً واضحاً في إيجاد طريقتين للنّطق بالهمزة في اللغة العربيّة : تتسم الأولى منهما بالأصليّة ، وتجنح الثّانية إلى الفرعيّة ، ويمكن بيان هذا بالآتي :

أ- الأصل والفرع في نطق الهمزة :

لم تكن إشارات أغلب النّحويّين واضحة في أصل نطق الهمزة المفردة في اللغة العربيّة، فقد تحدّث معظمهم عن كيفية التّخفيف وسببه ، إلا ابن خالويه الذي أكد أصليّة التّحقيق في أثناء حديثه عن الهمز والتّخفيف في قوله تعالى : ((الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ)) (٧٨) إذ ذهب إلى أنّ من حقق الهمزة أتى بها على أصل نطقها وكمال لفظها ، لأنّها حرف صحيح كحروف المعجم الأخرى ، أمّا من خففها فقد تخلص من

صعوبة نطقها بسبب بعد مخرجها (٧٩) . وقد تابعه الصيمري في الإشارة إلى أصل الهمزة من خلال حديثه عن همزة رأس الساكنة ، وأن من حققها تركها على أصلها في الهمز (٨٠).
أما الهمز المزدوج فيختلف عن سابقه ؛ لأن الأصل فيه أن لا تُحقّق الهمزتان معا ، ففي وسم سيبويه لتحقيقهما معا بالردّيء دليل على أن الأصل فيهما تخفيف إحداهما على الرغم من أنه نسب أمر التحقيق إلى ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) بقوله: ((وَرَعَمُوا أَنَّ ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ كَانَ يُحَقِّقُ الْهَمْزَتَيْنِ وَأُنَاسٌ مَعَهُ . وَقَدْ تَكَلَّمَ بِبَعْضِهِ الْعَرَبُ ، وَهُوَ رَدِيٌّ)) (٨١) . وتابعه المبرد في رفض تحقيق الهمزتين إذا اجتمعتا بقوله: ((وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ تَلَقِّيَ هَمْزَتَيْنِ فَتَحَقَّقَا جَمِيعًا ؛ إِذَا كَانُوا يُحَقِّقُونَ الْوَاحِدَةَ)) (٨٢) ، مشيرا إلى أن من انتهج الأصل في نطق المفردة لا يحقق الهمزتين المجتمعتين سواء أكان ذلك في كلمة واحدة أم كلمتين ، غير أن ابن أبي الحضرمي خالفه في هذا مؤكدا أن تحقيقهما إجراء لهما على الأصل ، وتخفيف إحداهما إلتباع للفرع في كيفية نطق الهمزة ؛ طلبا للخفة معبرا عن ذلك بقوله: ((هُمَا بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْخُرُوفِ ، فَأَنَا أُجْرِيهِمَا عَلَى الْأَصْلِ ، وَأُخَفِّفُ - إِنْ شِئْتُ - إِسْتِخْفَافًا ، وَإِلَّا فَإِنَّ حُكْمَهُمَا حُكْمُ الدَّالِّينِ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا)) (٨٣).

ومما تقدم : يرجّح الباحثان أن (الأصل) في الهمز المفرد التحقيق ؛ لأن فيه إنصافا للحرف ، وإخراجا له من مخرجه ، و(الفرع) هو التخفيف لما فيه من سلب لصوت الحرف عند نطقه . في حين يكون الأمر في الهمز المزدوج محط خلاف بين بعض النحويين : فمن رفض التحقيق فيهما نافيا إمكانية حدوثه ، وواسما تحقيقهما معا بالرداءة ، وقد ألمح إلى أن الأصل لديه تخفيف إحداهما لمن يحقق الواحدة ، فيكون التحقيق بذلك موسوما ب (الفرعية) .

خامسا - الإمالة :

تزخر اللغة العربية بكثير من الظواهر الصوتية التي يرتبط بعضها بوجود بعض لا على سبيل التناقض فحسب ، بل على سبيل النشأة والوجود ، والإطلاق والتقييد . وأهم هذه الظواهر : ظاهرة الفتح والإمالة اللتان حظيتا باهتمام علماء اللغة ، ولاسيما أولئك المختصين بالقرآن الكريم ، فهم وإن كانوا يؤكدون أنهما لغتان فصيحتان وردتا في القرآن الكريم ، فينسبون الأولى لأهل الحجاز ، والثانية لعامة أهل نجد من قبائل تميم ، وقيس ، وأسد (٨٤)، إلا أنهم يختلفون في تحديد أنهما أصلان مستقلان ، أو أن إحداهما أصل للأخرى ، وكانوا في هذا الأمر على مذهبين :

الأول : ذهبوا فيه إلى أن الفتح أصل الكلام ، والإمالة فرع عليه ، وكان ممن عبّر عن هذا المذهب (ابن خالويه) بقوله : ((وَالْحُجَّةُ لِمَنْ فَحَّمَ : أَنَّهُ أَتَى بِالْكَلامِ عَلَى أَصْلِهِ ، وَوَجَّهَهُ الَّذِي كَانَ لَهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ النَّقْخِيمُ ، وَالْإِمَالَةُ فِرْعٌ عَلَيْهِ)) (٨٥) . وتابعه الصّيمري الذي أكد أن الفتح أو النّقخيم كما أسماه هو الأصل ، وأنّ الإمالة فرع عليه كأنّته بعده ، ودليل احتجاجه : أن الإمالة تجعل الحرف بين حرفين ، وهذا ليس بأصل ، وإنّما الأصل أن ينطق كلّ حرف من مخرجه خالصا غير مختلط بغيره (٨٦) . وقد وافق مكّي القيسي من سبقه في ذلك مبينا أنّ أصل الكلام كلّ الفتح ، والإمالة تدخل في بعضه لأسباب معينة ، مستدلا بأنّ الفتح جائز في كلّ الكلام من دون أيّ سبب ، في حين تقتصر الإمالة على توفر مسبباتها كي تكون فيه ، وبذلك يكون ما عمّ وجوده من دون شرط أصلا لما افتقر لمسببات إيجادها (٨٧) . وقد تابعهم أبو عمرو الداني في ذلك مشيرا إلى أنّ الأصل عند العلماء هو لغة الفتح ، والإمالة فرع عليها ، محتجا في إثبات هذا بما ذكره الصّيمري ، ومضيفا إليه دليلا آخر يكمن في أنّ الفتح مطلق الوجود ، والإمالة مقيدة ببعض الشّروط (٨٨) . أمّا الجرجاني فقد ألمح ولم يصرح إلى أنّ الإمالة فرع على الفتح حين وسم الإمالة في قولهم : رأيت عماداً أنّها إمالة لإمالة أيّ فرع لفرع ، فهو يرى أنّها بصورة عامة تمثل ضربا من ضروب المشاكلة التي أوجدت كثيرا من الفروع في اللّغة العربيّة (٨٩) . وقد تابعهم في ذلك سبط الخياط البغدادي (ت ٥٤١هـ) الذي أشار إلى أنّ النّقخيم أيّ الفتح هو الأصل ؛ لأنّه اللّغة القديمة السّابقة للغة الإمالة الطارئة المتسمة بتغيير أصل نطق الحروف ، ومبينا أنّ تأخر مرتبة الفروع عن الأصول أمر دأبت عليه اللّغة العربيّة (٩٠) .

والثاني : ذهبوا فيه إلى أنّ كلّا من الفتح والإمالة أصل مستقل بذاته ، ولا يمكن تقديم إحداها على الأخرى ؛ لأنّ كلّا منهما لا يكون إلا بسبب ، فوجود السّبب لا يقتضي بالضرورة إطلاق صفة الأصليّة على إحداها ، والفرعيّة على الأخرى (٩١) .

وقد تحدث أغلب النّحويّين (٩٢) عن كلتا الظّاهرتين إلا أنّهم لم يشخصوا أيّهما تتسم بالأصليّة دون الأخرى ، وسبب ذلك بحسب قول أحد الباحثين يكمن في أنّهما ظاهرتان صوتيتان نطقت بهما قبائل عربية بعضها في غربي الجزيرة ، وبعضها الآخر في شرقيها (٩٣) .

أمّا ما يتعلق ببحث هاتين الظّاهرتين في كتاب المقتصد ، فالحديث فيه كان مقتصرًا على بيان ظاهرة الإمالة دون الفتح ، فالإمالة بحسب وصف الفارسي هي أنّ تتحو بالفتحة نحو الكسرة ، وتميل الألف نحو الياء فتقاربهما ، من ذلك قولهم: عابد، وعِماد ، وقد وافقه الجرجاني في ذلك عادا إياها ضربا من ضروب المشاكلة (٩٤) .

وبحسب ما قاله الشيخان فإن للإمالة نوعين ، هما :

أ- الإمالة الأصلية :

ألمح الشيخان إلى أنّ باب هذه الإمالة الأسماء والأفعال دون الحروف ؛ لأنّ فيهما من التمكن ما ليس في ما وسم بالجمود وعدم التصرف ، وقد كان ذلك واضحا فيما أورده من أمثلة لأسماء وأفعال مختلفة ، فضلا عن بيان الجرجاني سبب إمالة حرف النداء مشبها إمالاته بإمالة الأفعال (٩٥)، مما يؤكد أنّها تختص بقسمين من أقسام الكلام ، إلا أنّ هذا الاختصاص يخضع لأسباب توجبه ، وأخرى تمنع حدوثه.

ب- الإمالة الفرعية :

يلحظ الباحثان في تفصيلات الإمالة الأصلية من حيث أسباب الوجوب والمنع ، وجود ضروب من الإمالة يمكن تسميتها بالفرعية ، وهي تشتمل على كلّ مما يأتي (٩٦) :

١- إمالة حروف المعاني : أكد الشيخان عدم إمكانية الإمالة في الحروف بسبب جمودها وعدم تصرفها ، وأنّ ألفاتها غير منقلبة عن واو أو ياء ، بل إنّ الجرجاني صرح أنّ الإمالة في الحروف لا مسوغ لها (٩٧)، غير أنّها أي هذه الحروف تخرج عن ذلك الجمود ، فتكتسب شيئا من التمكن الذي يجعل أفئدة أصحاب الإمالة تهوي إليها مانحة إياها إمالة صوتية بسمة فرعية ، ويكون هذا في كلّ مما يأتي (٩٨):

أ- أنّ تتخذ هذه الحروف أسماء كأنّ يسمى أحدهما بـ (إلا، وحنّ)، أي أنّها نقلت من الحرفية إلى الاسمية فأخذت شيئا من الأحكام المختصة بالأسماء المتمثلة بالإمالة.

ب- أنّ تتوب عن الجملة ، من ذلك قولهم (بلى) في جواب من قال : ألم تسافر؟، فإنابتها عن الجملة منحتها بعض التمكن مما جوّز للمتكلم إن يميلها عند النطق .

ب- أنّ تتوب عن الفعل ، ويكون ذلك في حرف النداء (يا) الذي اكتسب شيئا من التمكن منحه حقّ الإمالة كالأفعال التي ناب عنها .

٢- الإمالة للمشاكلة : وتكون هذه في الألف الأصلية المنقلبة عن واو شريطة أنّ تصاحب ألفا مماله ؛ لأنّ الأصل فيها أنّ لا ثمال غير أنّ شياع مبدأ المشاكلة أخرج هذه الألف عن أصلها ومنحها سمة الإمالة الفرعية ، وكما توضح في البحث .

٣- الإمالة للإمالة : ترد هذه الإمالة في ضمن الأسباب الموجبة للإمالة ، وتعني أنّ الألف ، أو الفتحة لا تمتلك أيّا من أسباب إمالتها ، إلا أنّها تجاور إلغا مماله ، فتجذبها إليها مانحة إيها سمة الإمالة الفرعية.

٤- إمالة الألف مع حرف الزاء وأحرف الاستعلاء المحركة بالكسر :

ذكر الشّرخان إمكانية إمالة الألف مع هذه الحروف الواردة شريطة أنّ تحرك بالكسر، من ذلك قولهم : ضَبَاب ، وَقَفَاف ، وَصَفَاف ؛ لأنّ كسر المستعلي ، ثمّ إمالة الألف يكون فيه التّصعّد ، ثمّ الانحدار ، وهو أخفّ على اللّسان من الانحدار ، ثمّ التّصعّد ، إلا أنّ حروف الاستعلاء المكسورة والواقعة قبل الألف لا تتفرد في تمكين إمالتها ، بل يشاركها في ذلك حرف الزاء الواقع بعدها من دون فصل إن كان مكسورا أيضا ؛ لأنّ كسر الزاء فيه كسرتان بفعل صفة التّكرير المتسم بها ، من ذلك قولهم : من الدّوّار ، ولا يكون هذا في حال الصّمّ والفتح ، من ذلك قولهم : هذا حِمَار ، وهذا رَاشِد ، لأنّ في سمة التّكرير مضاعفة للحركة ، ومنعاً لإمالة الألف .

وقد ذكر الجرجاني أنّ سبب إمالة الألف مع الزاء المكسورة بعدها مباشرة يكمن في أنّ كسر الزاء يقوى بالتّكرير ، فتغلب بانحدارها استعلاء تلك الحروف ، ولكن : لو فصل بين الألف وحرف الزاء المكسور فاصل ، من ذلك قولهم : مَرَزْتُ بِقَادِر ، فلا إمالة فيها ؛ لأنّ الفصل أضعف قوة الزاء .

٥- أن تقع الألف بين راءين الأولى مفتوحة، والثّانية مكسورة: إنّ الإمالة ممكنة في هذه الألف المحاصرة ، من ذلك قولهم : مِنْ قَرَارِك ؛ لتغليب الزاء المكسورة على المفتوحة ، وسبب تغليب المختلفين من حيث الاستعلاء والانحدار يجيز تصادم المتقاربين في سمة الاستعلاء ، أي اصطدام الزاء المفتوحة بحرف الاستعلاء ، وإضعاف قوتها ، وتوفير إمكانية إمالة الألف المسندة بالزاء المكسورة شريطة أنّ تتباعد تلك الألف عن الزاء المفتوحة ، من ذلك إمالتها قوله تعالى : ((كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ)) (٩٩)، إذ أُميلت الإلف ؛ لوجود الزاء الأولى المكسورة ، وتباعدها عن الزاء المفتوحة ، حيث لم يكن للأخيرة تأثير في منع الإمالة ؛ لبعدها عن الألف .

يرى الباحثان مما تقدم ذكره أنّ وجود ظاهرة الإمالة كان وجودا ثانويّ المرتبة ؛ لأنّ اللّسان العربيّ اعتاد أنّ يمنح كل حرف حقّه ، إلا أنّ لاختلاف البيئات ، وما يفرضه على المتكلم أثرا كبيرا في إيجاد ظواهر ثانويّة كُتِب لها الشّياح والاستمرار ؛ لدورها في إزالة المشقة ، وتخفيف العبء على اللّسان ، فارتباط الإمالة بمسببات وجودها ، وشروط إيجادها ، بل إنّ تقيد منع حدوثها بعدد من حروف الاستعلاء ، ينفي وجود أيّ شكّ في أنّ أصل وجودها فرعيّ في اللّغة العربيّة ، إلا أنّها تتمتع بالأصليّة مقارنة بما تفرع عنها

من إملات ارتبط وجودها بوجود بعض الشروط شأنها في ذلك شأن الأصل الذي وسمت بالتفرع منه ، والتبعية له .

سادساً - الإدغام :

لم يكن وصف ابن جني لوسيلة التخاطب الإنساني على أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أفكارهم وأغراضهم وصفا اعتباطياً ، بل كان وصفاً دقيقاً استند إلى جزئيات تلك الوسيلة اللغوية ، وكيفية ائتلاف ألفاظها المختلفة ، فكل لفظ يتألف من بعض الحروف ذات أجراس صوتية مختلفة ، ومخارج نطقية متباينة ، أو متقاربة ، أو متماثلة . وكل حرف منها يمتلك مساحة صوتية تمنحه القدرة على التأثير فيما يتلف معه من الحروف ، أو الميل إلى التأثير بها لتشكيل الانسجام الصوتي الذي يعد إحدى الظواهر الصوتية التي تتميز بها اللغة العربية (١٠٠) .

ففي ظاهرة الإدغام الصوتية التي أوجدتها الرغبة في الاختصار ، والميل إلى التخفيف وإبعاد المشقة خير دليل على تأثير سمات كل حرف من حروف اللغة في كيفية حدوثها ، غير أن وجود هذه الظاهرة لم يكن وجوداً أولياً ، فقد يلحظ القارئ أن نشوءها يستند إلى وجود ظاهرة الإظهار ، ويعتمد في تحديد مسبباتها على مخارج وسمات حروف العربية . وقد أكد اغلب النحويين اتسامها بالفرعية ، واستنادها إلى ظاهرة الإظهار في اللغة ، مما يعني أن هنالك طريقتين في نطق الحروف العربية تتفرع إحداها عن الأخرى ، ويمكن للباحثين بيان مضامين كلتا الظاهرتين بالآتي :

١- أصلية الإظهار وفرعية الإدغام :

يرى الباحثان في كلام بعض النحويين عن الإدغام أن الإظهار يعني منح الحرف حقه من الصوت والمخرج ، وهي سمة كل حرف لم يكن المتكلم في نطقه يشعر بالثقل ، وهو الأصل في اللغة العربية من دون شك ، من ذلك ما ذكره الفراء من أن الإدغام يكون فيما ثقل على اللسان نطقه ، والإظهار فيما كان سهلاً في جريانه عليه (١٠١) ، فهو برأيه هذا يشير إلى أمرين : أحدهما أن الإدغام وسيلة صوتية ينتهجها المتكلم للفرار من الثقل ، والآخر أن الثقل ليس بالأمر الشائع في ألفاظ اللغة العربية ، فالأكثر فيها السهل ، والكثرة تحكم ضمناً بأصلية الإظهار ، وفرعية الإدغام . وقد تابعه الزجاجي في علة وجود هذه الظاهرة مقيداً حدوثها في حروف الفم ، بل جعل التخفيف أصلاً في تلك الحروف (١٠٢) ، إلا أن ابن خالويه أوضح اختلاف مراتب كلتا الظاهرتين مبيناً أن الحجة لمن أظهر في قوله تعالى : ((فِيهِ هُدًى)) (١٠٣) بقوله : ((وَالْحُجَّةُ لِمَنْ أَظْهَرَ : أَنَّهُ أَتَى بِالْكَلَامِ عَلَى أَصْلٍ مَا وَجَبَ لَهُ ، وَوَفَّاهُ حَقَّ لَفْظِهِ ، لِأَنَّ الإِظْهَارَ الْأَصْلَ ، وَالْإِدْغَامَ فَرْعٌ عَلَيْهِ)) (١٠٤) ، وقد وافقه في هذا مكي القيسي مشيراً إلى أن الإظهار في نطق الحروف أصل ، والإدغام دخل عليه لعله التخفيف ، والدليل كثرة الإظهار ، فالوقف

يضطر فيه المتكلم إلى الإظهار ، واختلاف لفظ الحرفين في كثير من الأحيان يجعل من الإظهار أصلاً ، وما تبعه لتمثيل لفظ الحرفين فرعاً (١٠٥) . أمّا الجرجاني فقد أوضح أنّ سبب وجود هذه الظاهرة يكمن في الميل للتخلص من الثقل ، وهو بذلك يتفق مع من سبقه من النحويين ولاسيما الفراء والقيسي ، إلا أنّه لم يصرح بفرعية ظاهرة الإدغام في اللغة (١٠٦) .

٢- الأصول والفروع في حروف اللغة العربية :

بعد بيان تفرع إحدى الظاهرتين من الأخرى يرى الباحثان ضرورة ذكر الأصول والفروع في حروف العربية ؛ لأنّ الحروف عماد أية اللغة وأساس وجودها ، وليس من الغريب أنّ تتأثر بنظرية الأصل والفرع نتيجة احتفاظ الأصوات العربية بسماتها ، مقابل تداخل بعضها مع بعضها الآخر ، وقد اتفق أغلب النحويين على أنّ أصول الحروف العربية ، أي ما اتخذت أسساً وقواعد لصوغ كلّ لفظ - تسعة وعشرون حرفاً (١٠٧) ، وقد سموها بهذا ؛ لأنها تنطق من مخرجها من دون أنّ يمتزج صوتها بصوت حرف آخر ، فيتغير بذلك وقعها على أذن المتلقي ، والمتكلم بها هو من يمنحها مذاقتها الأصلية .

أمّا الحروف الفروع المتأرجحة بين الاستحسان وعدمه فمأخوذة من الحروف الأصول بحسب رأي سيبويه والجرجاني (١٠٨) ، وقد حاول الجرجاني تشخيص سبب فرعيّتها بأنّ بعضها أخذ شبه بعضها الآخر ، فاكسب شيئاً من صفته ، ولفظ بمذاقة غير مذاقته (١٠٩) ، وقد قُسمت الحروف الفروع التي تُعرف بالمشافهة على نوعين :

الأول - الفروع المستحسنة :

يرجح الباحثان أن يكون سبب وصفها بالاستحسان نابعا من قول بعض النحويين بكثرة ورودها في القرآن الكريم والشعر والكلام الفصيح (١١٠) ، وهي تتضمن ستة أفرع ، يمكن إجمالها بالآتي (١١١) :

١- ألف الإمالة التي جنحت إلى الياء ، وتشبهت بها ، فلفظت كأنها حرف آخر ، من ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى : ((فَكْصِيهُنَّ)) (١١٢) بالياء لميل الألف إليها .

٢- ألف التّفخيم التي تمال نحو الواو بإشباعها شيئاً من الضمة ، من ذلك قولهم : الصّلاة ، والرّكاة بالتّفخيم .

٣- الصاد التي أُشربت حرف الزّاي ، فأشبهته ؛ لامتزاج صوتها بشيء من صوته ، من ذلك قوله تعالى : ((حَتَّى يَصْدِرَ)) (١١٣) ، وبعضهم يقلبها زايًا شريطة أن تكون ساكنة . أمّا إذا كانت متحركة ، فلا تقلب إلا في لغة ضعيفة ، ولكنها تمنح شيئاً من صوت الزّاي فتكون بين بين .

٤- الشّين التي نقل صفة التّفشي فيها ، فتشرب صوت الحيم ، من ذلك قولهم في أشدّق : أجذّق .

٥- الهمزة المخففة الكائنة بين الهمزة والألف، أو بين الهمزة والواو ، أو بين الهمزة والياء ، ومنه قول الشاعر (١١٤):

١٢- أُنْ تَرَسَّمَتْ مِنْ حَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

فالهمزة الثانية المتحركة خُففت بجعلها بين بين .

٦- النُّون الخفيفة ، أو ما تسمى بالخَفِيَّة ، وقد ذكر الجرجاني أَنَّ هذا الحرف لم يكتسب فرعيَّته بسبب امتزاج صوته بصوت حرف آخر ، بل بسبب لحاق الغنة به في حال السكون ، فهو بها ينتقل من مخرج الفم إلى الخياشيم ، مستدلاً في إثبات رأيه بالإشارة إلى أَنَّ أحداً لو أمسك أنفه ، وحاول نطقها لما خرجت نونا خالصة ، بل ممزوجة بغنة ، وكان مخرجها من الخيشوم ، وهي بغنتها تلك ، وموضع خروجها شابهت حروف المدِّ واللَّين التي تخرج من الفم . أمَّا إذا تحركت فإنَّ مخرجها من الفم، ولن يكون معها إلا شمة من الغنة .

والثَّاني - الفروع غير المستحسنة :

وهي ثمانية أفرع مستقبحة لم ترد في التَّنْزِيل ، أو الشَّعر، أو الكلام الفصيح ، وتتضمن كلاً مما يأتي (١١٥) :

١- الكاف التي يكون نطقها بين حرفي الجيم والكاف .

٢- الجيم التي تنطق كالكاف .

٣- الجيم التي تنطق كحرف الشَّين .

٤- الضَّاد الضَّعِيفَة (١١٦) .

٥- الضَّاد التي تنطق كحرف الشَّين .

٦- الطَّاء التي تنطق كحرف التَّاء .

٧- الظَّاء التي تنطق كحرف التَّاء .

٨- الباء التي تنطق كحرف الفاء .

٣- الأصل والفرع في الإدغام :

مما لا شكَّ فيه أَنَّ الحروف العربيَّة من الأصول والفروع تؤثر بسماتها في حدوث ظاهرة الإدغام بصورة عامة . فالإدغام كما عرّفه الفارسيّ هو أَنَّ تصل حرفا يتسم بالسَّكون بحرف مثله متحرك من غير أنْ تفصل بين الحرفين بحركة أو وقف ، فكأنَّ اللسان حين ينطقهما يرتفع ارتفاعاً واحدة ، من ذلك قولهم: غُدَّ، وَغَضَّ، وفِرَّ (١١٧) . وقد أكد أغلب النّحويّين معناه ملمحين إلى وجود نوعين من الإدغام تلاحقهما ظلال الأصليَّة والفرعيَّة يمكن إجمالهما بالآتي :

أ- إدغام الحرفين المتماثلين:

وسم مكّي القيسيّ هذا النوع من الإدغام بالأصليّة معبرا عن ذلك بقوله: ((وَأَعْلَمُ أَنَّ أَصْلَ الإِدْغَامِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَرْفَيْنِ الْمُثْلَيْنِ)) (١١٨)، تابعه في هذا الجرجانيّ من خلال وصفه إدغام الحرفين المتماثلين بالأصل ، والمتقاربين بالفرع في أثناء حديثه عن مفهوم المقاربة ، وقد عدّها نوعا من أنواع المماثلة ، وتأكيده في موضع آخر أَنَّ امتناع إدغام الألف في مقاربتها الموصوف بالفرعيّة ، يكون لامتناع الإدغام الأصليّ المتمثل في إدغام المثل في المثل (١١٩) .

وقد يلحظ القارئ محاولة الجرجانيّ إيضاح علة إدغام المتماثلين مشيرا إلى أنّها تكمن في أَنَّ المتكلم لو لفظ حرفين مختلفين رفع اللسان من موضع ، ووضع في آخر ، فيكون بقطعه هذا مشابها لخطوات قدمه التي يرفعها من موضع إلى آخر ، ولكنه لو لفظ حرفين متماثلين ولم يدغمهما ، فكانه رفع اللسان من موضع ، ثم أعاده إليه ، وفي هذا مشقة وإتعب وكراهة ؛ لأنّ مبنى الطّباع الخروج من شيء إلى شيء آخر لا العودة إليه مرتين ، وهو في هذا التعليل يتابع شيخه أبا الحسين الفارسيّ (١٢٠)، ويتفق مع أبي علي الفارسيّ في أَنَّ إدغام المتماثلين يشترط إسكان الأوّل ، ويقسم على نوعين ، هما (١٢١): أ- النقاء المثليين في كلمة واحدة :

ذهب الشّيخان إلى أَنَّ ظاهرة الإدغام فيهما تعتمد على سبب التقائهما في الكلمة الواحدة ، فإنّ كان سبب وجودهما معا الإلحاق ، من ذلك قولهم : جَلَبَبَ ، حيث زيدت الباء الثّانية في الكلمة ؛ لإلحاقها بقولهم : دَخَرَجَ ، فالإدغام فيهما غير جائز ؛ لأنّ هذا يبطل غرض الإلحاق . والواقع أَنَّ كلّ وسيلة وضعت للتخفيف ، كان تطبيقها سببا في نقض غرض لغويّ معين تُركت حتى وإنّ كان في الأمر مشقة ، أمّا إذا التقيا ولم يكن الغرض من جمعهما معا الإلحاق فإنّ الإدغام يكون فيهما لازما ؛ لأنّهما عين ولام الكلمة ، من ذلك قولهم : يَفْرُ ، وَيَزْدُ ، ولا يكون ذلك إلا في كلّ فعل ثلاثي اجتمع فيه حرفان أصلا ، أمّا الرّباعيّ فلا إدغام فيه ؛ لأنّه يقوم على تكرير الحرفين ، من ذلك قولهم : قَلَقَلَ ، وَزَلَزَلَ ، يشاركه في هذا كلّ اسم أدى الإدغام فيه إلى نقص الغرض ، والتباس المقصد ، من ذلك قولهم : سُرُرُ ، وَطَلَلُ .

ب- النقاء المثليين في كلمتين منفصلتين :

ذكر الشّيخان أَنَّ إدغام الحرفين المتماثلين في حال انفصالهما في كلمتين يعتمد على الحرف الذي يسبق الحرف الأوّل منهما ، فإنّ كان حرفا متحركا جاز فيهما الإدغام ، من ذلك قوله تعالى: ((وَيُمْسِكِ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ)) (١٢٢)، ويتبعه في هذا الجواز لأنّ ما يسبق الحرف الأوّل منهما حرف لين ، ومنه قولهم : الْمَالُ لَكَ . أمّا إذا سبق الأوّل منهما بحرف صحيح ساكن كقولهم : قَرُمَ مَالِكَ ، فلا يجوز الإدغام فيهما ؛ لأنّ انفصال الحرفين أضعف إمكانية نقل حركة الحرف الأوّل منهما

للحرف الساكن ، كما هو الحال في إدغام الحرفين المجتمعين في كلمة واحدة ، من ذلك قولهم: اسْتَعَدَّ ، وأصله : اسْتَعَدَّ ، وفي هذا إشارة واضحة إلى أنَّ إدغام الحرفين المتماثلين في كلمتين فرع على ما كانا في كلمة واحدة .

أما إذا كان كلاهما حرف لين ، أيّ الواو والياء دون الألف التي لا تدغم ولا يدغم فيها ، فإنَّ الإدغام يجوز فيهما شريطة أنَّ تُسبقا بحرف مفتوح من ذلك قولهم : اخْشِي يَا سِرًّا ، واخْشَوْا وَاقْدًا . أما إذا كانت حركت ما قبلهما من جنسهما فلا إدغام فيهما البتة ؛ لأنَّ انفتاح ما قبلهما يقوي سمة المدّ فيهما .
الثاني- إدغام الحرفين المتقاربين :

ذكر الشَّيْخَان أنَّ النَّحْوِيَّيْنَ منحوا الحروف المتقاربة في الإدغام حكم الحروف المتماثلة ؛ لأنَّ المقاربة بحسب رأي الجرجاني نوع من أنواع المماثلة ، أي أنَّها أقل منها ، والعلة بحسب رأيه تكمن في أنَّ المتقاربين يوجد بينهما طرف من العلة الموجبة للإدغام في المتماثلين ؛ لأنَّ إعادة اللسان إلى موضع قريب من موضع الحرف الأول مشابه لإعادته إلى موضعه ، مشيراً إلى أنَّ التقارب كلما كان أشدَّ كان الإدغام أقوى ، وبضعفه يقل الإدغام ويقوى الإظهار ؛ لأنَّ قوة العلة وضعفها تؤثر على الحكم واستمراريته ، أما كيفية الإدغام فيهما فلا تكون بإسكان الأول كما في المتماثلين وإنما تكون بقلب الأول منهما إلى الثاني . ويعد هذا خروجاً آخر على أصل الإدغام في اللُّغة يكسب إدغام الحرفين المتقاربين الفرعية أيضاً ، ومنه قولهم : مِنْ وَاقِدٍ ، ويلفظ: مَوَاقِد (١٢٣).

والمعروف أنَّ هذا النوع من الإدغام يكون في صورتين (١٢٤) :

الأولى- أنَّ يكونا في كلمة واحدة : وفيه يحقُّ للمتكلم أن يدغم أحد الحرفين في الثاني بعد قلبه شريطة أن لا يؤدي الإدغام إلى إخلال في وزن اللفظ ، أو نقض لأيّ غرض لغويّ ، من ذلك قولهم في اذكّر: اذْكَرْ ، أو اذْكَرْ ، فمقاربة الذال للذال مكنت المتكلم من إدغامهما .

والأخرى- أنَّ يكونا في كلمتين منفصلتين: أوضح الشَّيْخَان إمكانية الإدغام فيهما شريطة أن لا يؤدي هذا إلى إضعاف صفة الحرف الأول ، ولا سيما إذا كان من أحرف الصَّغير أي : الصَّاد ، والسَّين ، والزَّاي ، أو كان من أحرف (ضَمَّ شَفَرٍ) ، التي يمتلك كلّ واحد منها صفات تتوزع بين الاستطالة ، والغنة ، والنَّشْي ، والتأفيف ، والتكرير ، إذ إنَّ آية وسيلة تؤدي لضياع سمات تلك الحروف تُرفض ، ولا يمكن إتباعها ، من ذلك قولهم : مَعَ هَؤُلَاءِ بقلب العين هاء ودمجها مع هاء الكلمة الثانية ، وقولهم: اصْحَبْ مَطَرًا ، بقلب الباء ميماً ودمجها في ميم الكلمة الأخرى . ولا يجوز الإدغام في قولهم : أَكْرِمْ بَكْرًا ؛ لأنَّ هذا يؤدي إلى ذهاب الغنة في الميم . وقد أورد الشَّيْخَان أمثلة كثيرة مبينين كيفية حدوث هذه الظاهرة في

الحروف المتقاربة ، ومدى تأثير صفاتها ومخارجها ، ودرجة تقاربها مع غيرها ، وأي الأحكام أحقّ بها من غيرها سواء أكان هذا في الحروف الصّحيحة أم المعتلة .

الخاتمة

خُصّ البحث إلى الآتي :

- إنّ نظرية الأصل والفرع تكاملت ونضجت بعد أشواط طويلة قطعتها في كتب علماء العربية الذين استقرؤوا كلام العرب ، وضع أسس وضوابط كلية سميت في ما بعد بالأصول في اللغة العربية ، وبيان ما تفرع منها .
- إنّ كتابي المقتصد أظهر وجود نظرية الأصل والفرع في أغلب مستويات اللغة ، ولا سيما المستوى الصوتي .
- إنّ أبا علي الفارسي والجرجاني لم يبتعدا كثيرا عن منهج من سبقهما في كيقية تمييز الأصل من الفرع تصريحاً كان أم تلميحاً . مع أنهما - ولا سيما الجرجاني - لم يسلموا بكل آراء من سبقهما .
- إنّ من الظواهر الصوتية ماهي أصل ، ومنها ماهي فرع . وكذلك حروف العربية (الأصول) التي سميت بالمستحسنة وهي ما يستحسن أن يقرأ فيها القرآن والشعر ، وغير المستحسنة (الفروع) التي لايفضل قراءة القرآن والشعر فيها .

المصادر والمراجع :

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر المسمى بـ(منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات):أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تد: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- ٢- أسرار العربية: أبو البركات الانباري عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ)، تد: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ط، د.ت .
- ٣- الأصول في النحو : ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، تد: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م .
- ٤- النقاء الساكنين بين الجواز والمنع : الدكتور علي ناصر مطلق ، وم . حسين خضير عباس، مجلة آداب ذي قار، جامعة ذي قار، العراق، المجلد الأول، العدد الثالث، أيار ٢٠١١ م .
- ٥- النقاء الساكنين في اللغة العربية (دراسة صوتية) : آمال الصّيد أبو عجلة محمد، مجلس الثقافة العام، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، د . ط، ٢٠٠٨ م .
- ٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : أبو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ)، تد: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ، د.ت .
- ٧- التبصرة والتذكرة : الصيمري أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق (من نحاة القرن الرابع الهجري)، تد: الدكتور فتحي مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .
- ٨- تفسير البحر المحيط : أبو حيان التّوحيد محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تد: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وأحمد النجولي الجمل، وزكريا عبد المجيد النّوتي، دار الكتب العالمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣ م.
- ٩- الجمل في النحو : الزّجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ)، تد : علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، الطّبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٠- الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تد:عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، والقاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- ١١- الخصائص : ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تد : محمد علي النّجار، المكتبة العلمية، مصر، د. ط، د.ت .
- ١٢- ديوان ذي الرّمة : تقد: أحمد حسن بسج، دار الكتب العامية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٥ م.
- ١٣- السبعة في القراءات: ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس(ت٣٢٤هـ)، تد: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د،ط، د.ت .

- ١٤- سر صناعة الإعراب: ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تد: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
- ١٥- شرح أبيات سيبويه : أبو محمد السيرافي يوسف بن المرزبان (٣٨٥هـ)، تد: محمد الريح هاشم، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٦- الفتح والإمالة: أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان (ت ٤٤١هـ)، تد : أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، د.ط، د.ت .
- ١٧- في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٣ م .
- ١٨- الكتاب: سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تد : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة للأجزاء الأول والثاني والثالث ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م، والطبعة الثانية للجزء الرابع، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تد: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٢٠- اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الزاجي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦ م .
- ٢١- المبهم في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيص واختيار خلف واليزيدي: سبط الخياط البغدادي أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد (ت ٥٤١ هـ)، تد: عبد العزيز بن ناصر السبر (رسالة دكتوراة)، إشراف: عبد العزيز أجمد اسماعيل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين- قسم علوم القرآن، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤-١٤٠٥ هـ .
- ٢٢- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تد : عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلي النجدي ناصف، الطبعة الثانية، د.ت.
- ٢٣- معاني القرآن: الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٤- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية: محمد سالم محيسن، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨ م.
- ٢٥- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تد : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، د.ط ، ١٩٨٢م .
- ٢٦- المقتصد في شرح التكملة : عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تد: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم بن الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .
- ٢٧- المقتضب: المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تد: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ، الطبعة الثالثة للجزء الأول والثاني، والطبعة الثانية للجزء الثالث والرابع ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م .

- ٢٨- المنصف: شرح ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ النحويّ (ت٢٤٧هـ)، تد: عبد الله أمين، وإبراهيم مصطفى، وزارة المعارف العموميّة، إدارة إحياء التراث، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م .
- ٢٩- النّشر في القراءات العشر: ابن الجزري أبو الخير محمّد بن محمّد الدمشقيّ (ت٨٣٣هـ)، تصد: علي محمد الضّباع، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، د.ط، د.ت .

الهوامش :

- (١)- ينظر : المقتصد في شرح النكلمة : ١ : ١٨٢-١٨٥ .
- (٢)- أوضحت ذلك الاختلاف وشخصته د. آمال الصّيد أبو عجيبة محمّد ، ينظر : التقاء الساكنين في اللّغة العربيّة : ١٣-٢٦ .
- (٣)- ينظر : اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة : ١٥٧-١٥٨ ، والتقاء الساكنين في اللّغة العربيّة : ١٦٧-١٦٨ .
- (٤)- ينظر : الكتاب : ٤ : ١٥٢ .
- (٥)- المقتضب : ١ : ٢٣٧ .
- (٦)- ينظر : المقتصد في شرح النكلمة : ١ : ١٨٦-١٨٨ ، ١٩٩-٢٠٠ ، ٢٠٤-٢٠٨ ، ٢١٦-٢١٨ ، ٢٢٤-٢٢٥ .
- (٧)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١٨٨-١٨٩ ، ١٩١-١٩٢ ، ٢٠٠-٢٠٣ ، ٢٠٩-٢١٥ ، ٢١٨-٢٢٣ ، ٢٢٥-٢٢٩ .
- (٨)- المقتصد في شرح الإيضاح : ١ : ١٥٦ .
- (٩)- ينظر : التقاء الساكنين بين الجواز والمنع : ١٣-١٨ .
- (١٠)- المصدر نفسه: ١٨ ، ذكر ذلك د. علي ناصر مطلق بعد بيانه لمواضع اغتفار اجتماع الحرفين الساكنين .
- (١١)- ينظر : الكتاب : ٣ : ٥٣٠ .
- (١٢)- ينظر : المقتصد في شرح النكلمة : ١ : ١٨٦ .
- (١٣)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ١٨٦-١٨٨ .
- (١٤)- الكتاب : ٤ : ١٥٢ .
- (١٥)- ينظر : المقتضب : ٣ : ١٧٤ .

- (١٦)- ينظر : التَّبَصُّرَة والتَّنْكَرَة : ١ : ٤٣٦ .
- (١٧)- المقتصد في شرح الإيضاح : ١ : ١٣٩ .
- (١٨)- ينظر : المقتصد في شرح التَّكْمَلَة : ١ : ١٨٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ .
- (١٩)- ينظر : الكتاب : ٣ : ٥٣٣ .
- (٢٠)- ينظر : المقتصد في شرح التَّكْمَلَة : ١ : ١٨٧ ، ١٨٨ .
- (٢١)- ينظر : الكتاب : ٣ : ٥٣٢ .
- (٢٢)- ينظر : المقتصد في شرح التَّكْمَلَة : ١ : ١٨٧ ، ١٨٩ ، ٢٢٣ .
- (٢٣)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٢١٦ ، ٢١٨-٢١٩ .
- (٢٤)- البقرة : ٢٣٧ ، نسبت القراءة بكسر الواو على أصل التقاء الساكنين إلى يحيى بن يعمر ، ينظر : تفسير البحر المحيط : ٢ : ٢٤٧ .
- (٢٥)- المزمّل : ٣ .
- (٢٦)- ينظر : المقتصد في شرح التَّكْمَلَة : ١ : ٢١٩-٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ - ٢٢٩ .
- (٢٧)- التَّوْبَة : ٤٢ ، نسبت القراءة بالضَمّ إلى الأعمش وزيد بن علي ، ينظر : المحتسب : ١ : ٢٩٢ ، وتفسير البحر المحيط : ٥ : ٤٧ .
- (٢٨)- ينظر : المقتصد في شرح التَّكْمَلَة : ١ : ١٩٩ ، ٢٠٠-٢٠١ .
- (٢٩)- ينظر : المقتصد في شرح التَّكْمَلَة : ١ : ٢٢٤ ، ٢٢٥-٢٢٨ .
- (٣٠)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٢٠٤ ، ٢٠٩ .
- (٣١)- النور : ٥٢ ، نسبت هذه القراءة إلى حفص بن عاصم ، ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : ٢ : ١٤١ .
- (٣٢)- نسب البيت إلى رجل من أزد السّراة ، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ ابن جَنِّي اكتفى بذكر عجز البيت حيث موطن الشّاهد ، ينظر : الكتاب : ٤ : ١١٥ ، والأصول في النّحو : ١ : ٣٦٤ ، والخصائص : ٢ : ٣٣٣ ، والمقتصد في شرح التَّكْمَلَة : ١ : ٢٠٤ .
- (٣٣)- ينظر : المقتصد في شرح التَّكْمَلَة : ١ : ٢٠٤ ، ٢٠٩ .
- (٣٤)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٢٢٥ .
- (٣٥)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٢٤١ .
- (٣٦)- الكتاب : ٤ : ١٤٦ .
- (٣٧)- المصدر نفسه : ٤ : ١٥٠ .
- (٣٨)- ينظر : المقتضب : ٢ : ٨٧ .
- (٣٩)- ينظر : المقتصد في شرح التَّكْمَلَة : ١ : ٢٣٦-٢٣٧ .
- (٤٠)- المصدر نفسه : ١ : ٢٤١ ، وينظر : ١٦٣٨ .

- (٤١)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٢٤١-٢٤٢ ، ٢ : ١٢٠٢ .
- (٤٢)- لم ينسب الجرجاني ذلك المذهب إلى أحد ، في حين نسبه الانباري إلى الكوفيين ، ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ١ : ٢٤١ ، والإنصاف : ٥٩٤ .
- (٤٣)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ١ : ٢٤٢ .
- (٤٤)- ينظر : التبصرة والتذكرة : ١ : ٤٣٦ .
- (٤٥)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ١ : ٢٤٣-٢٤٤ .
- (٤٦)- ينظر : الكتاب : ٤ : ١٦٨ .
- (٤٧)- التبصرة والتذكرة : ٢ : ٧١٦ .
- (٤٨)- المقتصد في شرح التكملة : ١ : ٢٦١ .
- (٤٩)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٢٦١ .
- (٥٠)- ينظر : الكتاب : ٤ : ١٧١ .
- (٥١)- ينظر : المصدر نفسه : ٤ : ١٨٦ ، ١٧١-١٧٢ .
- (٥٢)- ينظر : الجمل في النحو : ٣٠٩-٣١٠ .
- (٥٣)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ١ : ٢٥٨ ، ٢٦١-٢٦٢ ، وأسرار العربية : ٤١٢ ، ٤١٤ .
- (٥٤)- ينظر : الكتاب : ٤ : ١٦٨ .
- (٥٥)- الجمل في النحو : ٣٠٩ .
- (٥٦)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ١ : ٢٦٢ .
- (٥٧)- ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٥ : ٤٠ ، والتبصرة : ٢ : ٧١٦ ، وأسرار العربية : ٤١٢ .
- (٥٨)- ينظر : الكتاب : ٤ : ١٦٨ .
- (٥٩)- ينظر : الجمل في النحو : ٣١٠ .
- (٦٠)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ١ : ٢٥٩-٢٦٠ ، ٢٦٢ .
- (٦١)- نسب سيبويه إلى رجل من بني أسد، في حين نسب السيرافي في شرح أبيات سيبويه إلى منظور بن مرثد الأسدي، وورد من غير نسبة في غيره من المصادر، ينظر : الكتاب : ٤ : ١٧٠ ، و شرح أبيات سيبويه : ٢ : ٢٤٨ ، والخصائص : ٢ : ٣٦١ ، والمنصف : ١ : ١١ ، والمقتصد في شرح التكملة : ١ : ٢٥٩ .
- (٦٢)- ينظر : أسرار العربية : ٤١٥ .
- (٦٣)- ذكر الانباري أنّ استثناء حالة النصب، وعدم نقل حركة لام اللفظ بعد إسكانه إلى عينه أحدى القضايا الخلافية بين البصريين والكوفيين ، فمن عُرف بالقياس منع الأمر ، في حين جوزه، واحتج على من منعه من عُرف بالسماع ، ينظر : الكتاب : ٤ : ١٧٣ ، والإنصاف : ٥٩١-٥٩٣ .
- (٦٤)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ١ : ٢٦٠ ، ٢٦٣ .

- (٦٥)- ذكر سيبويه نقلا عن أبي الخطاب الاخفش الكبير (ت١٧٧هـ) أنَّ بعضهم يقف بالتاء، فيقول في طلحة : طَلَحْتُ، ويبدو أنَّ أبا علي الفارسي يشير إلى ذلك أيضا من دون أن ينسب ذلك القول لأحد ، ينظر : الكتاب : ٤ : ١٦٧، والمقتصد في شرح التكملة : ١ : ٢٦٠-٢٦١، ٢٦٤-٢٦٦ .
- (٦٦)- ينظر : الكتاب : ٤ : ١٦٦-١٦٧ .
- (٦٧)- ينظر : الخصائص : ٢٩٦ .
- (٦٨)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ١ : ٢٨٣ .
- (٦٩)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٢٨٦-٢٨٨، و ٢ : ١٤٠١ .
- (٧٠)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٢٧٧، ٢٧٩ - ٢٨٠ .
- (٧١)- المصدر نفسه : ١ : ٢٨٥ .
- (٧٢)- المصدر نفسه : ١ : ٢٩٣، وينظر : ١ : ٦٧٩، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الشَّيْخِينَ ذَكَرَا أنَّ بعضهم يقف عليه بعد الإبدال بالإسكان، فيقول: هَذِهِ، وبعضهم بزيادة حرف الياء، فيقول: هَذِهِي .
- (٧٣)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٢٩٤، ٣٠٠ .
- (٧٤)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٢٦٧، ٢٧١ .
- (٧٥)- ينظر : في اللهجات العربية : ٦٩ .
- (٧٦)- ينظر : المصدر نفسه : ٦٧ - ٧٠، والمقتبس في اللهجات العربية : ٨٤ - ٨٥ .
- (٧٧)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ١ : ٣٤٤ - ٣٤٦ .
- (٧٨)- البقرة : ٣ .
- (٧٩)- ينظر : الحجة في القراءات السبع : ٦٤ .
- (٨٠)- ينظر : التَّبَصُّرَة : ٢ : ٧٣٣ .
- (٨١)- الكتاب : ٤ : ٤٤٣ .
- (٨٢)- المقتضب : ١ : ٢٩٥ .
- (٨٣)- المصدر نفسه : ١ : ٢٩٦ .
- (٨٤)- ينظر : الفتح والإمالة : ١٢، والمبهم في القراءات الثَّمان : ٢٢٤، والنشر في القراءات العشر : ٢ : ٣٢ .
- (٨٥)- الحجة في القراءات السبع : ٦٦ .
- (٨٦)- ينظر : التَّبَصُّرَة والتَّذَكُّرَة : ٢ : ٧١٥ .
- (٨٧)- ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١ : ١٦٨ .
- (٨٨)- احتج الدَّانِي بخمسة أدلة في إثبات رأيه ، ينظر : الفتح والإمالة : ١٢ .
- (٨٩)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ١ : ٣٠٧، ٢ : ١١٤٢ .
- (٩٠)- ينظر : المبهم في القراءات الثَّمان : ٢٢٤ .
- (٩١)- ذكره الحافظ الدَّمَشَقِي (ت٨٣٣ هـ) من غير أن ينسبه لأحد ، ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢ : ٣٢ .

- (٩٢)- ينظر : الكتاب : ٤ : ١١٧-١٤٤ ، والمقتضب : ٤ : ٤٢-٥٤ ، والأصول في النحو : ٣ : ١٦٠-١٧٠ ،
والجمل في النحو : ٣٩٤-٣٩٥ ، والمقتصد في شرح التكملة : ٢ : ١١٤٠-١١٦٤ .
- (٩٣)- ينظر : المقتبس في اللهجات العربية : ٩٥ .
- (٩٤)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ٢ : ١١٤٠ ، ١١٤٣-١١٤٤ .
- (٩٥)- ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ : ٩٥-٩٦ ، والمقتصد في شرح التكملة : ٢ : ١١٥٩ ، ١١٦٠-١١٦١ .
- (٩٦)- ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ : ٩٥-٩٦ ، والمقتصد في شرح التكملة : ٢ : ١١٤٩ ، ١١٥٧-١١٦١ ، ١١٦٣ .
- (٩٧)- ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ : ٩٥ .
- (٩٨)- ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٩٥ ، والمقتصد في شرح التكملة : ٢ : ١١٦٠ .
- (٩٩)- الإنسان : ١٥-١٦ .
- (١٠٠)- ينظر : علم الأصوات اللغوية : ١٣٧ .
- (١٠١)- ينظر : معاني القرآن : ٢ : ٣٥٤ .
- (١٠٢)- ينظر : الجمل في النحو : ٤٠٩ .
- (١٠٣)- البقرة : ٢ .
- (١٠٤)- الحجة في القراءات السبع : ٦٣ .
- (١٠٥)- ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : ١ : ١٣٤ .
- (١٠٦)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ٢ : ١٦٠٤ .
- (١٠٧)- ومما تجدر الإشارة إليه أنّ المبرد خالفهم في عددها ، وإنّ من اتفقوا في العدد ، اختلفوا في ترتيب بعضها ، ينظر : الكتاب : ٤ : ٤٣١ ، والمقتضب : ١ : ٣٢٨ ، والأصول في النحو : ٢ : ٣٩٩ ، والجمل في النحو : ٤٠٩ ، وسر صناعة الإعراب : ١ : ٤١ ، والمقتصد في شرح التكملة : ٢ : ١٦٣٥ .
- (١٠٨)- ينظر : الكتاب : ٤ : ٤٣٢ ، والمقتصد في شرح التكملة : ٢ : ١٦٤٠ .
- (١٠٩)- ينظر : المقتصد في شرح التكملة : ٢ : ١٦٤٠ .
- (١١٠)- ينظر : الكتاب : ٤ : ٤٣٢ ، والمقتصد في شرح التكملة : ٢ : ١٦٤٠ .
- (١١١) ينظر : الكتاب : ٤ : ٤٣٢-٤٣٣ ، والجمل في النحو : ٤٠٩ ، والمقتصد في شرح التكملة : ٢ : ١٦٤٠-١٦٤٣ .
- (١١٢)- فصلت : ١٢ ، نسبت القراءة بالإمالة إلى حمزة والكسائي وخلف ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : ٢ : ٤٤٢ .
- (١١٣)- القصص : ٢٣ ، نسبت هذه القراءة إلى حمزة والكسائي ورويس وخلف ، ينظر : السبعة في القراءات : ١٠٦ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٢ : ٣٤٢ .

- (١١٤)- ديوان ذي الرّمة : ٢٥٤ ، أورده بلفظ (أَعْنُ) بدلا من (أُنْ) .
- (١١٥)- ينظر : الكتاب : ٤ : ٤٣٢ ، والمقتصد في شرح التّكملة : ٢ : ١٦٤٣ .
- (١١٦)- وصف سيبويه كيفية نطقها ومخرجها ، ينظر : الكتاب : ٤ : ٤٣٢-٤٣٣ .
- (١١٧)- ينظر : المقتصد في شرح التّكملة : ٢ : ١٦٠٤ .
- (١١٨)- ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : ١ : ١٣٤ .
- (١١٩)- ينظر : المقتصد في شرح التّكملة : ٢ : ١٦٥٢ ، ١٦٦٠-١٦٦١ .
- (١٢٠)- ينظر : المصدر نفسه : ٢ : ١٦٠٤-١٦٠٥ .
- (١٢١)- ينظر : المقتصد في شرح التّكملة : ٢ : ١٦١٢-١٦١٦ .
- (١٢٢)- الحجّ : ٦٥ .
- (١٢٣)- ينظر : المقتصد في شرح التّكملة : ٢ : ١٦٥١-١٦٥٥ .
- (١٢٤)- ينظر : المصدر نفسه : ٢ : ١٦١٦ ، ١٦١٨ ، ١٦٥٦-١٦٩٦ .